نحو إستراتيجية لمواجهة الفقر في مصر
دراسة حالة التجربة الماليزيـــة

لمياء محمد المغربى*

مقدمة:

في الوقت الذي تسيطر على المناقشات العامة في مصر والعالم العربي القضايا السياسية الساخنة سواء الإقليمية أو المحلية، تسيطر على المناقشات العامة في معظم أنحاء العالم النامي القضايا الأساسية التي تواجه البشر في القرن الواحد والعشرين وهي مشكلة الفقر وتداعياتها من الجهل والمرض والتفكك الاجتماعي، وكانت مصر ومعظم الدول العربية مشاركة في التوقيع على إعلان الأمم المتحدة للتنمية الألفية، والأهداف الألفية للتنمية والتي تبدأ بمكافحة الفقر ورفع مستوى التعليم والاهتمام بالمرأة والأسرة ....الخ. لكن هذه المشاركة في التوقيع تحتاج إلى خطط للتنفيذ وإستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف.

وفي هذه اللحظة الفاصلة في تطور مصر والمنطقة العربية فإن معالجة قضية الفقر لابد وأن تتحول إلى قضية جوهرية، تجتذب معظم اهتماماتنا فهي أساس المشاكل التي تواجهنا الآن مثل، الإرهاب والتطرف الديني، التجمعات العشوائية، أطفال الشوارع، انهيار القيم الأخلاقية ....الخ.

ويتكلم عديد من الأكاديميين والسياسيين والمرشحين في الانتخابات عن مشكلة الفقر لتحديد مشكلة الفقر ووضع الأسس للعمل على حلها، مع تأكيد كل منهم لوجه نظره في استكشاف مشكلة فهم الفقر، إذ ليس هناك تعريف علمي متفق عن هذا التعريف، لأن الفقر هو في المقام الأول مفهوم سياسي وبالتالي فهو محل نزاع، فكل من يتكلم عنه يحاول الدفاع عن وجهة نظره ويسوق البراهين والأسانيد العلمية مما يجعل عناصر الفكر معقدة ومتداخلة تجاه هذا الموضوع الحساس.

---

*د. لمياء محمد المغربى – مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للإدارة والسكرتارية بمصر القديمة.

لهذا فالشيء الأول الذي يجب فهمه عن الفقر أنه ليس ظاهرة بسيطة يمكننا دراستها لتحديد ما نتبناه من مدخل الصحيح، فإنه عبارة عن سلسلة من التعاريف والمفاهيم المتشابكة الإجراءات المعقدة التي تطفو وتطغى من وقت لآخر، وقد تتعارض مع بعضها بعض الشيء، وهو يبدو كظاهرة كبرى أو كظاهرة صغرى، طبقاً لنمو أو هبوط حالته، أو كمشكلة فردية أو مشكلة مجتمعية، ولهذا سنناقش في الجزء الأول من هذه الدراسة بعض من أهم معاني وطرق قياس الفقر، وكذلك بعض من أهم مظاهره.

انطلاقا مما سبق وفي نفس السياق تظهر لنا التجربة الماليزية بجلاء، نظراً لما حققته من نجاحات متلاحقة في مختلف المجالات، ويرجع الخبراء خصوصيتها إلى عدة أسباب، ومن أهمها: أولها إنها أصبحت من الدول صاحبة التجارب العالمية الناجحة في مكافحة الفقر وتقليل معدلاته حيث تمكنت من خفض معدل الفقر من نحو ٥٢,٤٪ عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٥٪ فى الفترة من (١٩٧٠ وحتى الآن).

وثاني هذه الأسباب : إنها دولة مسلمة أثبتت كذب الادعاء بأن الإسلام يؤدي إلى الفقر والتخلف والجهل، وثالث هذه الأسباب: إنها استطاعت أن تقدم أروع النماذج للتعايش بين الأديان والأعراق المختلفة، وفي هذا الشأن يعتقد الكثيرون أن نجاح التجربة الماليزية يعود لإتباع حكومتها صيغة وسطية في كل شيء. وهذا ما دفعنا إلى دراسة هذه التجربة بشيء من التفصيل في هذه الدراسة، لعلنا نستخلص منها بعض الدروس المستفادة والتي قد تفيد في رسم السياسات والسيناريوهات المقترحة لمكافحة الفقر في مصر.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن تأثير الإصلاح الاقتصادي على وقع الفقر وكثافته، فضلاً عن تأثيره على عدم العدالة في كل من المناطق الريفية والحضرية، له نتائج هامة بالنسبة لمصر حيث إنه يلاحق سياستها للتكيف الهيكلي على نحو يجعل نجاحها في الأجل الطويل رهناً بقدرة الحكومة على حماية أكثر شرائح المجتمع ضعفاً.

بل والأشد خطورة ما سبق هو خطورة تفاقم فقر التنمية البشرية، والذي يعتبر أشد وطأة من الفقر المادي، حيث إنه يحجم من قدرات البشر والدول — على حد سواء — على الاستغلال الأمثل لمواردهم الإنسانية والمادية معاً.

وهذا من الممكن أن يؤدي إلى تهميشنا من الجزء البشري المنعم بالقدرات والتطورات، والمستفيد بشكل أمثل للعولمة وتقنية المعلومات. ويجعلنا نعاني من الاستبعاد، وعدم القدرة على استيعاب ثورة المعلومات، ومواجهة تحديات السوق العالمي، مما يجعل من الصعوبة علينا المواكبة والمشاركة في عصر العولمة، والانخراط في اقتصاد عالمي موحد من أهم سماته المشاركة الواسعة في عوائد التقنيات، وحركة رأس المال، والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. مناقشة وتحليل الأسباب المختلفة المؤدية لتزايد عدد الفقراء في مصر.

٢. مناقشة وتحليل تجربة ماليزيا في مواجهة الفقر، بغية استخلاص أهم الدروس، والتي قد تفيد في رسم سيناريو مقترح لمكافحة الفقر في مصر.

٣. رسم بعض الاستراتيجيات والسياسات المقترحة للحد من ظاهرة الفقر في مصر.

رابعاً: فروض الدراسة:

١. سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي المتبعة في مصر زادت من حدة الفقر في مصر.

٢. الافتقار إلى استراتيجيات شاملة وواضحة للقضاء على الفقر في مصر.

٣. الحد من الفقر سبب ونتيجة للنمو الاقتصادي في آن واحد، وشرط مسبق لاستراتيجيات التنمية المستدامة.

٤. من الممكن الاستفادة من دراسة التجربة الماليزية للقضاء على الفقر.

٥. هناك علاقة وثيقة بين عمليات الاستبعاد الاجتماعي والفقر في مصر.

٦. هناك تأثير قوي للحروب الخارجية على ارتفاع معدلات الفقر في مصر.

٧. هناك العديد من الآليات الاجتماعية المحركة للفقر في مصر.

خامساً: منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف السابق ذكرها، والوصول إلى إستراتيجية مقترحة للقضاء على الفقر في مصر، فسوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاء وهي على الترتيب كما يلي:

أولاً : تحديد أهم معالم ظاهرة الفقر في مصر.

ثانياً : مناقشة التجربة الماليزية في مكافحة الفقر.

ثالثاً : الجهود الحالية لتخفيف حدة الفقر في مصر.

رابعاً : تقييم الجهود الرامية لتخفيف حدة الفقر في مصر.

خامساً : النتائج والتوصيات.

يلي ذلك الملاحق ثم قائمة المراجع العربية والانجليزية.

أولاً: تحديد أهم ملامح ظاهرة الفقر في مصر:

(١) معاني الفقر: إن الفقر[١] عبارة عن القصور المادي، والاجتماعي والعاطفي، والإنفاق الأقل في التغذية، وفي التدفئة والملبس عما هو معتاد عن متوسط الدخل وعدم التأمين للمرض، وهبوط المستوى التعليمي، وعدم تأمين المسكن، وعدم توفر معاش طويل الأمد. وقد تعالت الصيحات تنادي بأن ثلث سكان العالم يعيشون في مستوى حياة أقل من الحدود المعيشية لدينا[٢].

ومن الممكن ملاحظة أن معظم التعريفات التقليدية للفقر تقتصر على الدخل والإنفاق دون الأخذ في الاعتبار مفهوم القدرة الإنسانية مما يجعلها ذات نظرة ضيقة ومحدودة للفقر حيث إنها تحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط، ولكن لابد من النظرة المتعددة الجوانب للفقر وفقاً لنظرية الرفاة الكاملة للإنسان والتي تتحقق بتوازن جانب المنفعة وملكية السلع وجانب القدرات الإنسانية.

ومن ثم فإن الفقر لا يتعلق فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق ولا بعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية، بل يعني أساساً الحرمان من القدرات البشرية، رعاية صحية متدينة، انحسار فرص الحصول على التعليم الجيد، تدهور البيئة السكنية أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها، وهذا كله يشكل سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته.

ومن هذا المنطلق يكون الفقر نقيض التنمية البشرية ومرادفاً للعجز الذي يعتبر عدم كفاية الدخل/الإنفاق وتدني مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية من أهم مظاهره بالإضافة إلى شيء هام وخطير وهو "الاستبعاد الاجتماعي" Exclusion[٣].

والمقصود بالاستبعاد الاجتماعي الحيلولة دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية، ورغم كثرة الوثائق التي ناقشت استبعاد الفقراء وعدم وصولهم إلى الأرض ورأس المال أو حتى فرص التعليم والرعاية الصحية، إلا أن ما يلقونه من استبعاد منظم من مؤسسات الدولة لم يلق حتى الآن إلا اهتماماً قليلاً نسبياً.

فبمجرد تعريف الفقراء بأنهم خارجين عن القانون يصبح من الممكن تهميشهم وحرمانهم من الوصول إلى المؤسسات والخدمات التي توفرها الدولة والقطاع الخاص الرسمي، كمنعهم من الوصول إلى مصادر الائتمان الرسمية، عدم الاعتراف بوجودهم الجماعي كسكان للعشوائيات أو كباعة جائلين، وعدم الاعتراف بوجودهم كأفراد لأنهم لا يحملون بطاقات شخصية رسمية[1].

(٢) قياس الفقر[*]:

إن "الفقر" يعتبر مفهوماً نسبياً، حيث أن بعض الناس يمكن أن يشار إليهم بأنهم فقراء مقارنة أو نسبة إلى مجموعة أخرى من الناس، وليس على أساس مطلق. لذا فإن الدارسين وجدوا أن أحد السبل لتحديد مفهوم "الفقر" هو أن نضع أو نصف مستوى مادياً أدنى من مستويات المعيشة ويكون مقبولاً من جانب الغالبية العظمى كمحدد لكمية السلع والخدمات التي يتعين أن يحصل عليها الفرد. وعليه فإن الأفراد الذين ينخفض حجم دخلهم عن المستوى الكافي لضمان هذا الحد الأدنى من مستويات المعيشة، يعتبروا فقراء.

وإذا اعتمدنا على هذا التعريف لمفهوم الفقر، فإنه سيكون بإمكاننا وضع عدداً كبيراً من مستويات الحد الأدنى للفقر، وذلك للاختلاف في الآراء حول ما يجب أن يمثل الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ويسمى "خط الفقر"[2].

(أ) خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي[3]:

لقد حاول رافاليون عام ١٩٩٨ إيجاد سند نظري لخط الفقر في إطار نظرية المستهلك حيث عرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة وطبقاً لهذا المفهوم لابد من التفرقة بين خط الفقر المطلق، وخط الفقر النسبي.

فالمقياس المطلق عادة ما يعكس الحاجات الأساسية البيولوجية والفسيولوجية مثل: التغذية، وترجمة تلك الحاجات إلى مجموعات من السلع (مواد غذائية) بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق خصائص السلع (سعرات حرارية وبروتينات) ويظل محتوى هذا المعيار (سواء كان من حيث السلع أو خصائص السلع) قيمة

حقيقية ثابتة من حيث الزمان والمكان، ويستند هذا المفهوم إلى (الكفاف) الذي يعكس الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وهنا نجد أن المتغيرات الأساسية هي السلع أو خصائص السلع.

أما خط الفقر النسبي فهو يركز بدرجة أكبر على مفهوم الاحتياجات التي تختلف باختلاف الظروف مثل مستوى التنمية، أو التباين بين الأغنياء والفقراء، أو بين المجموعات الاجتماعية والعرقية ولذلك فهو معيار للفقر يتغير مع الزمان والمكان.

ولقد استخدم مؤشر خط الفقر المطلق لأغراض تقدير انتشار الفقر في مختلف أقاليم العالم حيث قدر خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم باعتباره القوة الشرائية المكافئة للدولار عام ١٩٨٥، ولكن انطوى استخدام هذا المؤشر على الكثير من الصعوبات وخاصة في المقارنات الدولية بسبب مشكلات المقارنة بين المسوح الأسرية وقابلية العملات للتحويل.

ولقد ترتب على ذلك أن اشتملت أحدث تقديرات الفقر لمختلف أقاليم العالم النامي، وتطوراته مع الزمن خلال الفترة من منتصف الثمانينات وحتى عام ٢٠٠٠ على نتائج تستند على تقديرات لخط الفقر النسبي فيما بين الأقاليم وإن تم اعتبار هذا الخط ثابتاً مع الزمن[٨].

ب- مقياس فقر القدرة:

تعد مقياس الفقر القائمة على أساس الدخل والاستهلاك مقاييس جزئية لا تأخذ في الاعتبار الحصول على السلع والخدمات العامة الأساسية التي تعتبر ضرورية لمستوى المعيشة مثل المياه النقية والتعليم والبيئة النظيفة والرعاية الصحية المقدمة للجميع. كما إنها لا تقيس نوعية حياة الناس حسب ما يمكنهم الحصول عليه من استهلاك ودخل.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مفهوم "فقر القدرة" القائم على نظريات "آماريتا سن" لقياس نوعية الحياة على أساس الوظائف والقدرات، ويرى سن أنه كلما زادت القدرات[٩] زادت حرية الناس في تقرير مصائرهم، ومن هذه الأفكار جاء تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمقياس فقر القدرة على إنه المقابل لمؤشر التنمية البشرية، والمقصود من مقياس فقر القدرة إنه مقياس مكمل للمؤشرات القائمة على أساس الدخل أو الاستهلاك وليس بديلاً عنها، وهو متوسط غير مرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة من الناس لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية من التغذية الجيدة والصحة والتعليم، والمؤشرات الثلاث هي:

١. نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الوزن المحدد بالنسبة لأعمارهم من قبل منظمة الصحة العالمية.

٢. نسبة حالات الولادة التي لم تتم على يد طبيب.

٣. نسبة الأمية بين الإناث فوق الخامسة عشرة[١٠].

ج- مقياس الرقم القياسي للفقر البشري:

وفي عام ١٩٩٧ وضع رقم قياسي مركب يعكس مختلف سمات الحرمان، وهو مقياس اتبع نهج مقياس فقر القدرة مع التركيز على مجموعة من المتغيرات أوسع نطاقاً أو أكبر تمثيلاً ولكن يستعصى قياس الكثير منها أو ليست محل قياس مثل: عدم توفر الحرية السياسية، عدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، عدم توفر الأمن الشخصي، عدم القدرة على المشاركة في المجتمع المحلي، التهديدات التي تواجه الاستدامة.

ويرتكز الرقم القياسي للفقر البشري[١١] على ثلاث عناصر أساسية للحياة البشرية: العمر الطويل، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق، ولاسيما توفير الموارد الاقتصادية عامة، ويمثل هذا الجانب عامل مركب من ثلاث متغيرات هي النسبة المئوية للأشخاص الذين تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية، والنسبة المئوية للأشخاص الذين تتوافر لديهم فرص الحصول على المياه المأمونة، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، وهنا يلاحظ عدم إدراك متغير الدخل لأنه لا يمكن أن يكون مؤشراً كافياً للمرافق الاقتصادية التي يستفيد منها الأفراد[١٢].

د- مقياس الفقر البشري للدول النامية والدول الصناعية:

وحيث أن الحرمان البشري يتفاوت تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع فقد وضع دليل مستقل للفقر البشري للدول النامية، ودليل مستقل للفقر البشري للدول الصناعية، وذلك طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩[١٣].

٥ مقياس الفقر البشري للدول النامية:

إن مقياس الفقر البشري للدول النامية (م ف ب – ١) يركز على الحرمان من ثلاثة عناصر رئيسية للحياة البشرية وهم: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق.

وعند إنشاء المقياس (م ف ب – ١) فإن الحرمان من طول العمر، يمثل بواسطة نسبة السكان غير المتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (ن١)، والحرمان من المعرفة يمثل بواسطة نسبة الأمية بين الكبار (ن٢)، والحرمان من مستوى المعيشة اللائق يمثل بواسطة (ن٣).

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، فإن المعادلة الخاصة بـ(م ف ب – ١) تعطى بواسطة:

$$(\text{م ف ب} - ١) = [\frac{1}{3}(\text{ن}_١^{٣} + \text{ن}_٢^{٣} + \text{ن}_٣^{٣})]^{\frac{1}{3}}$$

• مقياس الفقر البشري للدول الصناعية:

إن مقياس الفقر البشري للدول الصناعية (م ف ب – ٢) يركز على أربعة أبعاد للحرمان أو التجريد، ثلاثة منهم مشابهين تماماً لهؤلاء المنعكسين على (م ف ب – ١) (السابق ذكرهم في المقياس السابق)، والبعد الرابع يتمثل في الإقصاء أو عدم المشاركة، وهو يقاس بواسطة نسبة البطالة الطويلة الأجل (١٢ شهراً أو أكثر) من القوى العاملة (ن٤).

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، فإن المعادلة الخاصة بـ(م ف ب – ٢) تعطى بواسطة[١٤]:

$$(\text{م ف ب} - ٢) = [\frac{1}{4}(\text{ن}_١^{٣} + \text{ن}_٢^{٣} + \text{ن}_٣^{٣} + \text{ن}_٤^{٣})]^{\frac{1}{3}}$$

(٣) أسباب تزايد عدد الفقراء في مصر:

تعاني مصر – كما سبق وذكرنا – كواحدة من دول العالم النامي من ظاهرة الفقر، وعلى الرغم من أن الحكومة في مصر والحكومات العربية تتحدث دائماً عن التنمية والانحياز لمحدودي الدخل، إلا أن مفهوم مكافحة الفقر ليس واضحاً في خططها أو رؤيتها، وهذا ما يدفعنا إلى إلقاء الضوء على أهم الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الفقر في مصر، والتي يمكن إجمالها فيما يلي[١٥]:

أ- أثر سياسات الإصلاح على الفقراء[١٦].

ب- أثر عمليات الاستبعاد الاجتماعي على الفقر

ج- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة، المرتبط بالعجز عن التعامل معها.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك العديد من الآليات الاجتماعية المحركة للفقر والتي لا تقل أهمية عما سبق ذكره من أسباب ومن أهمها.

د- الخطاب الديني والعامل الثقافي.

هـ - خصائص الأسرة.

و- تأنيث الفقر.

أ- أثر سياسات الإصلاح على الفقراء:

لقد كان من متطلبات تنفيذ سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي ضغط كل من الإنفاق العام والإجتماعي إلى حد بعيد. ولقد التزمت الحكومات المتعاقبة في مصر منذ منتصف السبعينات بخفض الإنفاق. وإذا كان الخفض قد تم على مراحل تفادياً للآثار الجانبية السلبية، فإنه قد تم أو قطع شوطاً طويلاً على أقل تقدير وبدأت تأثيراته المدمرة في الظهور، وسيتم في هذه الجزئية مناقشة الآثار الخاصة بضغط الإنفاق العام، على أن يتم مناقشة ضغط الإنفاق الاجتماعي في الجزئية التالية.

١. ضغط الإنفاق الاستثماري :

اتجه الإنفاق الاستثماري للدولة إلى الانخفاض بدرجة واضحة (على العكس مما يحدث في بعض الدول الرأسمالية القائدة : المملكة المتحدة، وفرنسا، والسويد وغيرها) كما توقف التعيين في الجهاز الحكومي والقطاع العام، ولقد ترتب على عملية تصفية هذا القطاع بيع مشروعاته للقطاع الخاص (والذي بدوره تخلص من عدد غير قليل من العمالة إما بالفصل أو عن طريق المعاش المبكر، مما تسبب في إفقار الطبقة العاملة وبعض شرائح الطبقة الوسطي)[١٧].

ولقد كان من نتيجة ما سبق إن مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي تغيرت من ٧٧,٤٪ للقطاع العام، و ٢٢,٤٪ للقطاع الخاص عام ١٩٧٦، إلى ٢٢,٦٪ للقطاع العام، و٧٧,٤٪ للقطاع الخاص، عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤[١٨].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن تطور الإنفاق العام والإنفاق الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لموضوعنا، فبالنسبة للفقراء تعد مسألة خفض الإنفاق العام والاجتماعي مسألة حياة أو موت، لتواضع إمكاناتهم وتدني نفوذهم.

العلاقة بين النمو والفقر في مصر:

من المسلم به أن النمو هو شرط ضروري، ولكنه ليس بالكافي لضمان أن يشترك الفقراء في ثمار هذا النمو، إذ لابد من اقتسام هذا النمو على نطاق واسع حتى يكون لهذا النمو أكبر تأثير إيجابي في مجال مكافحة الفقر.

فالعلاقة بين النمو والتوزيع والفقر علاقة معقدة جداً، فتشير خبرات كثير من الدول النامية إلى الأهمية الحاسمة للنمو الاقتصادي، حيث لم تحقق أي دولة تحسناً متواصلاً في مستويات المعيشة بدون النمو الاقتصادي، ولكن تأثير النمو على الفقر يتوقف إلى حد كبير على حالة التوزيع التي نبدأ بها، فكلما بدأنا مجالات توزيع أكثر عدالة زادت احتمالات انخفاض الفقر نتيجة تحقيق زيادة معينة في متوسط الدخل الفردي، وفي هذه الحالة نادراً ما يؤدي النمو إلى زيادة الفقر[١٩].

ولقد وضح فحص البيانات المستقاة من مسوح مختلفة إلى النتائج الآتية:-

(أ) التفاوت في توزيع الدخل منخفض نسبياً في مصر مقارنة بالدول النامية الأخرى.

(ب) حركة التفاوت تتبع حركة الفقر عن كثب.

(ج) ربما يكون الوضع قد ساء من حيث معدل حالات الفقر وتوزيع الدخل بسبب انخفاض متوسط الاستهلاك الفردي الحقيقي.

ب. أثر عمليات الاستبعاد على الفقراء:

الجانب الأول: الافتقار لرأس المال المادي، ومن أهم مظاهر ذلك:

- صعوبة الحصول على الأرض الزراعية.
- صعوبة الحصول على الائتمان.
- صعوبة الوصول إلى المؤسسات القانونية.
- صعوبة الحصول على الدخل.

صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية:

تنعكس أسباب ونتائج الفقر في المناطق الريفية في عدد المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية التي تحدد ملامح الريف المصري، يتصل أول هذه الملامح وأهمها[٢٠]: بالمتاح من الأراضي، فمتوسط نصيب الفرد

الريفي من الأرض الزراعية يبلغ بالكاد ١,٥٢ قيراطا ويؤدي التوزيع الغير متكافئ في الريف إلى زيادة حدة أثر ذلك على مدى انتشار الفقر في الريف، فما يقرب من ٥٨,٥٪ من ملاك الأراضي لا تتجاوز ملكية الواحد منهم فداناً واحداً، ولا تتجاوز هذه الملكية أربعة أفدنة في المتوسط بالنسبة لـ ٣,٧ من مجموع ملاك الأراضي، بينما يمتلك حوالي ٤١,٥٪ من ملاك الأراضي باقي المساحة[٢١].

بالإضافة لما سبق فإن العلاقات الزراعية في مصر لم تأخذ صفة التجزئة الشديدة للحيازة فقط بل أيضاً لها صفة في غاية الأهمية ولها انعكاس خطير في تحديد شكل الوصول إلى الأراضي ومساحة الحيازة، وهذا ما يعكسه تنوع اشكال الحصول على الأرض حيث نجد أن الفلاح الواحد سواء كانت حيازته عدة قيراط أو مساحة كبيرة تتجاوز ٥٠٪ فداناً، متاح له أن يستخدم عدة أشكال من الحيازة على قطع الأرض المختلفة التي بحوزته، تتراوح بين عقود الإيجار الرسمية[٢٢] وغير الرسمية، والمشاركة في المحاصيل وهذا ما يحدده الظروف الإيكولوجية السائدة، بالإضافة إلى عوامل آخرى تتدخل لتؤثر على أشكال الحصول على الأرض وهي: الطرق المختلفة للحصول على القروض، المدخلات، ظروف تسويق المحاصيل على المستويين المحلي والدولي والسياسة الزراعية الحكومية، وكلها عوامل يظل حصول الفقراء أمامها على الأراضي الزراعية محدداً أو معقداً للغاية.

صعوبة الحصول على الائتمان:

خلاصة ما سبق يمكننا القول بأن الفقراء يفتقرون إلى الأصول ومن ثم لا يمتلكون الضمانات المطلوب تقديمها للحصول على القروض، مما يحد من قدرتهم في الحصول على الائتمان، وبصفة خاصة الائتمان الرسمي بالإضافة لما تحمله أسواق الائتمان غير الرسمية (إذا وجدت) من مخاطر ضخمة (معدلات فائدة مرتفعة، استبعاد فئات اجتماعية معينة.....الخ)[٢٣].

صعوبة الوصول إلى المؤسسات القانونية:

تساهم عدد من الإجراءات في منع الفقراء من الوصول إلى المؤسسات القانونية المجتمعية، فالآمية والافتقار إلى الإلمام بالإجراءات الحكومية يحرمان ملايين الفقراء من الوصول إلى دواوين الحكومة. فعدد قليل جداً من الأسر المعيشية المستحقة التي تعولها النساء يقدمن طلبات للحصول على معاش خاص

للأرامل والمطلقات، وذلك لأن عدم وجود بطاقة شخصية يعد عقبة أمام إمكانية تعامل المرأة مع الجهات الحكومية أو القانونية المختلفة سواء بغرض الحصول على الطلاق أو المعاش أو ..... الخ[٢٤].

صعوبة الحصول على الدخل:

لقد ترتب على تخفيض الإنفاق الاستثماري للدولة بدرجة واضحة – كما سبق الذكر – إلى تأخر معدل التشغيل[٢٥] عن معدل قوة العمل، مما يعني اتجاه معدل البطالة إلى الإرتفاع، فلقد بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالي ١٦,٢٪، وهي نسبة تعادل ضعف التقدير الرسمي في السنوات ١٩٩٩–٢٠٠٠ حتى ٢٠٠١–٢٠٠٢[٢٦].

هذا عما يخص البطالة أما الذين يعملون، فلقد واجهتهم مشكلة أيضاً، فعلى الرغم من الزيادة المنتظمة في الأجور فإن القيمة الحقيقية للأجر أخذت اتجاهاً نازلاً بمعدل غير صغير. بمعني آخر انخفض الأجر الحقيقي في الفترة من ١٩٨١–١٩٨٢ حتى ١٩٩٩–٢٠٠٠ بمعدل سنوي متوسط، كما يلي: ١,٨٪ سنوياً على المستوي القومي، ٢,٥٪ سنوياً في القطاع العام، ٠,٨٪ سنوياً في القطاع الخاص، أي أن القيمة الحقيقية للأجر عام ١٩٩٩–٢٠٠٠ كانت أدني مما كانت عليه قبل حوالي عقدين ١٩٨١–١٩٨٢ بنحو ١٣٪[٢٧].

التوزيع الوظيفي للدخل :

ومن المؤشرات التي يمكن أن تكون ذات دلالات جوهرية بالنسبة لأوضاع الفقر والفقراء في مصر، ما هو متعلق بالتوزيع الوظيفي للدخل: وهو توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأجور، وعوائد التملك.

فبالنسبة لنصيب الأجور أي نصيب المشتغلين فيه فلقد تعرض للتناقص في خلال الربع الأخير من القرن العشرين: كان ٤٠,٣ (من الناتج المحلي الإجمالي) عام ١٩٧٥، ثم هبط إلى ٣٣,٣٪ عام ١٩٨٤، ثم إلى ٢٥,٤٪ عام ١٩٩٤. وبالرغم من أنه ارتفع إلى ٢٨,٠٠٪ عام ١٩٩٩–٢٠٠٠، إلا أنه ظل دون مستواه قبل خمسة عشر عاماً، وإذا افترضنا استمرار الهبوط في السنوات الخمس التالية، فإنه قد لا يزيد عن ٢١٪ عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥. أما فيما يخص عوائد التملك: نصيب أصحاب رؤوس الأموال من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت ارتفاعاً شبه منتظم: ٩٥,٧٪ في عام ١٩٧٤–١٩٧٥ إلى ٧٩٪ عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥[٢٨].

أما الوضع في القطاع الخاص فلقد كان أسوأ، إذ أن نصيب الأجور فيه بدأ أقل كثيراً عما كان عليه في القطاع العام، وسار في إتجاه هابط – باستثناءات قليلة – طوال الفترة الممتدة من ١٩٧٤–٢٠٠٤[٢٩].

وطبقاً لما تضمنه تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية الصادر عام ٢٠٠٦، فإن أهم ما نستخلصه مما سبق، أن الرأسمالية الكبيرة العاملة في مجال الصناعة والزراعة والخدمات بكل أنواعها تظل هي المالكة للغالبية العظمي من حقوق التملك في المجتمع، فكما تشير البيانات فإن نصيب هذه الطبقة الرأسمالية من الأصول الإنتاجية ومن الناتج المحلي الإجمالي في مصر قد تزايد على نحو مضطرد مع بداية تطبيق برنامج تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد حر، وهذا على حساب أصحاب حقوق العمل مع عمال صناعيين وزراعيين وموظفين... إلخ، وهم ما يشكلون طبقة العمال وأشباه العمال والطبقة الوسطي، وهو ما يزيد من وضع الفقر والفقراء سوءاً في مصر[٣٠].

الجانب الثاني : الاستبعاد من عوامل نمو رأس المال البشري، ومن أهمها :

- قدرة الفقراء على الحصول على التعليم.
- قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الصحية.
- قدرة الفقراء على الحصول على الدعم.
- قدرة الفقراء على الحصول على التعليم :

إن أحد العوامل الجوهرية المسئولة عن استدامة الفقر وانتقاله من جيل إلى آخر، هو عدم التعليم، فالتعليم هو شرط للعمل المكسب (وإن كان شرطاً ضرورياً ولكنه ليس بالكافي إذ لابد من توافر فرص للعمل أيضاً) مما يؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة للفقر حيث لا خلاف على وجود صلة وثيقة بين فقر الدخل وفقر التعليم[٣١].

لقد أشارت البيانات إلى أن الإنفاق العام على التعليم قد ازداد بصورة واضحة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، فلقد كان نصيب التعليم من الإنفاق العام ٧,٥٪ عام ١٩٨١–١٩٨٢، ارتفع إلى ١٦,٣٪ عام ٢٠٠٣–٢٠٠٤. أما بالنسبة لنصيب الطالب الواحد من الإنفاق العام على التعليم فلقد سار في اتجاه مشابه، فلقد ارتفع من ٢٣٩ جنيهاً عام ١٩٨١–١٩٨٢، إلى ٨٢٧ جنيهاً عام ٢٠٠٣–٢٠٠٤[٣٢].

إلى أن هذه المؤشرات على الرغم من اتجاهها التصاعدي، إلا أنها انطوت على اختلالات خطيرة ومتعددة، ذات صلة قوية بأوضاع الفقر والفقراء في مصر والتي من أهمها، وأوضحها: إرتفاع معدلات التسرب في التعليم الأساسي والتي يمكن إرجاعها إلى الفقر وإلى سوء مستوي الخدمة التعليمية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى والتي من أهمها: النقص الكمي والكيفي في المدارس الابتدائية، عدم استجابة الوالدين للقوانين الإلزامية نظراً لضعف العائد الاقتصادي منه... إلخ[٣٣].

بالإضافة لما سبق وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة منذ بداية التسعينات، أصبح التعليم يمثل عبئاً مالياً ومعنوياً مستمراً ومتزايداً بالنسبة للأسر المحتاجة، والأخطر والأهم من ذلك أن من يدفع الثمن هم فئات الفقراء والنساء. وعلى الرغم من أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي لم ينخفض، إلا أن القيمة الاجتماعية للتعليم قد تضاءلت لإنه لم يعد يقدم آفاقاً مستقبلية للحصول على وظائف منتجة، وهكذا أصبحت الأولوية لكسب الدخل لا للتعليم، ونتجية لمحدودية فرصة الحصول على التعليم الرسمي، يحدث أنقسام اجتماعي أكثر عمقاً مصحوباً بعميلات متزايدة من الاستبعاد الاجتماعي[٣٤].

- قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الصحية:

أما الإنفاق العام على الرعاية الصحية، فقد شهد زيادة، ولكنها أقل مما تحقق للإنفاق العام على التعليم. فلقد بلغ ٢,٧٪ من إجمالي الإنفاق العام عام ١٩٨١-١٩٨٢، و٢,٨٪ عام ١٩٩٠-١٩٩١، و٣,٩٪ عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. إلا أن سنة الإنفاق العام على الرعاية الصحية من إجمالي الإنفاق (العام والخاص معاً) كانت حوالي ٣٧٪ فقط، بلغت سنة الإنفاق الخاص ٦٣٪[٣٥].

وكما هو واضح فإن الرعاية الصحية أحد المجالات التي تمول في الغالب من المصادر الخاصة في مصر، مما يعرقل من حصول الفقراء عليها، بل والأخطر من ذلك هو أن أشد الفئات تأثراً بذلك هم في المقام الأول: الفقيرات الأميات والريفيات الفقيرات. ولذلك لابد وأن تعطي السياسات الحكومية المزيد من الاهتمام لتخصيص موارد أكثر لخدمات الصحة الوقائية والصحة العلاجية في الريف والحضر على حد سواء[٣٦].

- قدرة الفقراء على الحصول على الدعم :

ولقد كشفت دراسة عن سياسات دعم الغذاء في مصر للدكتور/ خالد زكريا أمين بكلية الاقتصاد أنه منذ أن بدأت الحكومات المصرية المتوالية منذ منتصف الثمانينات في تبني سياسة تهدف إلى الحد من تكلفة برامج دعم السلع الغذائية تحت ضغوط الموازنة والمؤسسات الدولية، وقد شملت هذه الأساليب: زيادة أسعار السلع المدرجة تحت نظام بطاقات التموين، وتقليص عدد المنتفعين من هذا النظام، إلى جانب تقليص عدد وكمية السلع التموينية الموزعة وفقاً للنظام. قد قادت هذه السياسات إلى جانب تقليص عدد السلع الغذائية المدعومة من قبل الدولة إلى أربع سلع فقط وهي (الخبز ودقيق القمح والسكر والزيت) وقبيل منتصف عام ٢٠٠٤ اتجهت الحكومة لتوسيع نطاق برنامج الدعم الغذائي للسلع الموزعة بنظام البطاقات التموينية، وذلك نتيجة مباشرة للزيادة الكبيرة في أسعار عدد متزايد من السلع الغذائية الأساسية[٣٧].

ووفقاً لنتائج أخر مسح شامل أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن دخل إنفاق واستهلاك الأسر المصرية عامي ٢٠٠٠/٩٩ فإن الفقراء يوجهون نسبة أكبر من دخلهم للإنفاق على الأغذية والمشروبات مقارنة بغير الفقراء، فعلى سبيل المثال بينما خصص الـ ٢٠٪ الأقل إنفاقاً من الأسر ٥٧,٧٪ من إجمالي إنفاقهم للأغذية والمشروبات في المناطق الحضرية، لم تتعد هذه النسبة ٢٨٪ بالنسبة إلى الـ ٢٠٪ من الأسر الحضرية الأكثر إنفاقاً، كذلك فإنه في المتوسط خصصت الأسر الريفية نسبة أكبر من إنفاقها للأغذية، والمشروبات مقارنة بالأسر الحضرية ٥٧,٦٪ – ٤٨,٦٪ على التوالي[٣٨].

وتوصي الدراسة بعدم الأخذ بنظام الدعم النقدي كبديل لنظام بطاقات التموين أو برنامج الدعم العام لرغيف الخبز اعتماداً على مجموعة من الاعتبارات أهمها الزيادة المتوقعة في ارتفاع الأسعار إذا ما طبق هذا النظام والتي قد تلتهم أضعاف الدعم النقدي.

ج. التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة، المرتبط بالعجز عن التعامل معها:

يضاف لما سبق ذكره من الأسباب المؤدية للفقر في مصر، سبباً آخراً أكثر تعقيداً وهو يعكس المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، والسبب الأعمق هو عجز الفقراء عن التعامل معها، وهذا السبب ينبع من الأبعاد الأخرى للفقر ويضيف إليها، وإنخفاض مستوى الأصول المادية والطبيعية والمالية يجعل الفقراء معرضين بشكل خاص للمعاناة من الصدمات المعاكس، ويستطيع من لديهم قدرة أكبر من الأصول التصدي لها

مادامت مؤقتة مثال ذلك: بيع الأراضي أو الماشية باستعجال بأسعار مخفضة للغاية، او النزول بالزاد من المواد الغذائية إلى ما دون المستوى اللازم للحفاظ على الصحة .....الخ.

والسبب الأخطر مما سبق هو عجز الدول أو المجتمع المحلي عن إيجاد آليات لتخفيض حدة المخاطر التي يواجهها الفقراء، ومن أمثلة ذلك: الإجراءات التدخلية الصحية الحكومية، نزاهة الشرطة وعدالة النظام القانوني، مشروعات الأشغال العامة في اوقات الشدة، وتوفير القروض البالغة الصغر لمساعدة الناس على إجتياز فترات الصدمات المعاكسة وما يعقبها،.....الخ، كلها آليات تساعد في إيجاد التدابير اللازمة لمواجهة ضعف البشر في ظروف معينة.

كذلك يتعرض الفقراء لمخاطر تتجاوز نطاق مجتمعهم المحلي (كالمخاطر التي تؤثر في الاقتصاد والبيئة والمجتمع الذي يعيشون فيه)، مثل: الحروب، الآزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية (الزلازل)- لا تؤثر على مستوى معيشتهم الحالي فحسب بل تؤثر أيضاً على قدرتهم على الهروب من الفقر. ويقدر ما يكون للقوى العالمية – مثل التقلب في تدفقات رؤوس الأموال، والتغيرات في المناخ العالمي، ومبيعات الأسلحة. هي السبب في الصدمات والاضطرابات في البلدان الفقيرة – بصفة عامة – وعجز المجتمع الدولي أو عدم رغبته في التصدي لها، يزيد تعرض الفقراء للمعاناة[٣٩].

ويأتي هنا دور الآليات الاجتماعية[٤٠] للفقر والتي تتعامل مع منظومة القيم الاجتماعية السائدة التي يرى أن بعضها يشيع ثقافة تقبل الفقر ويحبذ التعايش مع مستويات دنيا من الحياة، وسنتناول أهم هذه الآليات فيما يلي بإيجاز:

د. الخطاب الديني والعامل الثقافي:

يكتسب الخطاب الديني تأثيراً حيوياً في المجتمعات العربية، وتتمثل أهم ملامح الخطاب الديني والبعد الثقافي في العديد من النقاط، لعل من أهمها ما يأتي:

- تفسير الفقر: يسود بعض المفاهيم الشعبية وجزء من الخطاب الديني النظر إلى الفقر على أنه حقيقة تقترب من القضاء والقدر، على الرغم من أن هناك خطاباً دينياً آخر يحض على نبذ الفقر ويعتبر الغنى نعمة وركناً مهماً لإقامة الدين والدنيا معاً، إلا أن المفهوم الأول منتشر إلى حد كبير ويكتسب قدرته

التبريرية من احتياج الطبقات الحاكمة له كأداة أيديولوجية لجعل الفقراء يتقبلون وضعهم ولا يتمردون عليه.

- تنظيم الأسرة: لم يتم حسم وجهة النظر حول برامج تنظيم الأسرة، فبينما اتجه الخط الرئيسي في المؤسسة الدينية التقليدية إلى قبول تنظيم الأسرة — وليس تحديد النسل — فإن التفسيرات الشعبية التي يروج لها غير المنتمين للمؤسسة من الجماعات الدينية والأقل ثقافة وفكراً وأغلب هذه التفسيرات تفصل تماماً المفهوم الديني عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالفرد.

- معالجة الفقر بالإحسان: الدعوة إلى الإحسان للفقراء كجزء من الخطاب الديني دعوة مهمة، لكنها ليست كافية لمعالجة ظاهرة الفقر من جذورها، فهي لا تؤسس لعمل منظم لمعالجة الفقر. والمطلوب هنا هو التوجه التنموي، الذي يكون هدفه الجوهري هو "التمكين"، وهو ما يقصد به زيادة اعتماد الناس على أنفسهم بما يؤدي إلى تحسين نوعية حياتهم[٤١].

هـ . خصائص الأسرة :

فيما يتعلق بخصائص الأسرة، لقد أشارت نتائج دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول أوضاع العيش في بعض المناطق العشوائية إلى أن الأسر الفقيرة تتركز في:

- الأسر صغيرة الحجم أقل من ٣ أفراد، والأسر الكبيرة الحجم، أكثر من خمسة أفراد. ولم يختلف الوضع في الريف عنه في المدينة (الحضر)، ولقد بلغ متوسط حجم الأسرة ٤,٧ فرداً في محافظات الوجه البحري، ٤,٨ فرداً في محافظات الوجه القبلي، ٤,١ فرداً في جملة المحافظات الحضرية[٤٢].
- الأسر ذات معدل الإعالة المرتفع (نسبة الأفراد في غير سن الإنتاج: أقل من ١٥ وفوق ٦٦ عاماً إلى الأفراد في سن الإنتاج)[٤٣]. ولقد وجد أن عمالة الأطفال كانت أكثر شيوعاً بين الأسر الفقيرة، وأن ٣,٣ من جميع أطفال مصر (فيما بين ٦ سنوات و١٥سنة) لم يذهبوا إلى المدرسة بسبب هذا العمل[٤٤].
- وفي حالة رب الأسرة، تتركز الأسر الفقيرة في:

- الأسر التي تعولها امرأة، والوضع في الحضر أسوأ منه في الريف.
- الأسرة التي يعولها رب أسرة أمي، سواء في الريف والحضر.

– الأسرة التي يعولها صغار السن (١٥–٢٦ سنة)، أو كبار السن (فوق ٦٦ سنة)، هذا بالنسبة للريف. أما في الحضر فقد غلب متوسطو العمر (٢٦–٤٠ سنة) وكبار السن (٦٦ سنة فأكثر)[٤٥].

و. تأنيث الفقر[٤٦]:

لقد كان لعدة عوامل بداية من السبعينات تأثيراً سلبياً على أوضاع غالبية النساء في المجتمع المصري، والتي يمكن تلخيص أهمها في الأتي:

- انهيار المشروع الناصري وما صاحبه من تبني الدولة لحق المرأة في العمل وتحرير حركتها لتساهم في التنمية المستقلة التي كانت هدفاً للنظام في ذلك الوقت.
- زيادة دور القطاع الخاص، وتركز الأعمال المتاحة فيه للنساء على مظهرهن وعمرهن، مما أضر بأوضاع الكثير من النساء الفقيرات.
- وقف الحكومة لتعيين الخريجين الذي كان يمثل ضماناً للنساء للحصول على فرص عمل مستقرة، والذي تواكب مع عزوف القطاع الخاص عن تشغيل النساء تفضيله الذكور في أكثر الأعمال ذات العائد المرتفع، مما انعكس في صورة نسب عالية من البطالة وخاصة بين المتعلمات[٤٧].
- ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١١ و١٥ عاماً فلقد بلغت هذه النسبة ضعف نسبة الذكور في كل من العائلات الفقيرة وغير الفقيرة[٤٨].

ولقد كان محصلة ما سبق زيادة أوضاع فقر النساء سوءاً، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- أشارت الإحصاءات الرسمية إلى تزايد مشاركة النساء بنسبة كبيرة في الإنفاق على الأسرة. فلقد بلغت هذه النسبة ٣٦٪ في الفترة من (١٩٩٠–٢٠٠٠) من مجموع العاملين المساهمين، ووصلت في الفترة من (١٩٩٥–٢٠٠٤) ٤٠٪[٤٩].
- أما بالنسبة لإنفراد النساء بإعالة الأسرة بمفردهن، فلقد حددت التقديرات القومية نسبة النساء العائلات لأسر إلى إجمالي الأسر المصرية ما بين ١٦٪ و ١٨٪، في حين أن هناك دراسات ميدانية في المناطق الحضرية ترتفع بالنسبة إلى ٣٠٪[٥٠].

- هذا بالإضافة إلى وجود فجوة بين متوسط الدخل الذي تحصل عليه النساء بالنسبة لما يحصل عليه الرجال، وتواضع وضع تمكين المرأة، حيث أشارت البيانات إلى التمايز الشديد ضد المرأة، والاتجاه المتزايد لهذا التمايز.

(٤) مؤشرات تقليل الفقر في مصر:

إنه طبقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٠، كانت نسبة السكان تحت خط الفقر الدقع عام ١٩٩٠-١٩٩١ هي ٧,٦٪ (السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً من مكافئ القوة الشرائية). أما النسبة كانت ٥١,٩٪ (للسكان الذين يعيشون على أقل من ٢ دولار يومياً من مكافئ القوة الشرائية)، وهذه النسبة الأخيرة تصل إلى ٥٢,٢٪ في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ (في الفترة من ٨٥-٢٠٠٠) بينما صارت هذه النسبة في تقرير عام ٢٠٠٦ ٤٣,٩٪ (الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤)[٥١].

ولابد أن نكون حذرين في التعامل مع كلاً من الارتفاع الطفيف في نمو الناتج المحلي أو الانخفاض في نسبة الفقراء، الذي يعكسه تقريري التنمية البشرية عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، فعلينا أن ننظر إلى مستوي التفاوت في الحصة من الدخل أو الإنفاق بين الأغنياء والفقراء. فإذا نظرنا إلى النسبة هذه نجدها ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً، ففي حين كان أفقر ١٠٪ يحصلون على ٤,٤٪ من الدخول عام ١٩٩٥، أصبحوا يحصلون على ٣,٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠. أما أغني ١٠٪ من السكان فكانوا يحصلون على ٢٥٪ من الدخل أصبحوا يحصلون على ٢٩,٥٪[٥٢] عام ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه المؤشرات في الإشارة إلى تقليل الفقر أو العكس، ونقص نصيب الفقراء من النمو، والإرتفاع الملحوظ في التفاوت الاجتماعي، إلا إنها تعكس أيضاً عدم الكفاءة في تحويل النمو إلى الحد من الفقر، وهذا ما يوضحه زيادة نصيب الأغنياء من الدخل، وتقليص نصيب الفقراء منه. وتشير مسوح دخل الأسرة وإنفاقها إلى أن هناك توزيعاً جغرافياً للفقر في مصر[٥٣]، حيث يوجد ٣٨٪ من مجموع فقراء الحضر في المحافظات الحضرية، وهي نسبة أقل من الوزن النسبي لسكان هذه المحافظات (٤٤٪)، كما أن صعيد مصر يسهم في حالات الفقر بنسبة أكبر من نصيبه النسبي إلى مجموع السكان، ويعيش ٣٢٪ من إجمالي الفقراء على المستوي القومي في المناطق الريفية بصعيد مصر[٥٤].

وأشارت دراسة أخرى[٥٥] إلى أن حضر الوجه القبلي يمثل الإقليم التالي لريف الوجه القبلي من حيث مدي انتشار الفقر، يليه ريف الوجه البحري، ثم المحافظات الحضرية، ثم حضر الوجه البحري، ومن المتوقع لسنة ٢٠١٥ أن يستمر توزيع الفقر على هذا النحو[٥٦].

صفوة القول، تبرز هذه الأوضاع ضرورة وضع خطة متكاملة للنهوض بالمناطق السابق تحديدها وهي الأماكن الأشد احتياجاً – لأن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكي نخرج بهم من الحلقة المفرغة للفقر، ونلحقهم بقطار التنمية.

ثانياً: التجربة الماليزية في مكافحة الفقر[٥٧]:

(١) الأوضاع الاقتصادية السابقة لحصول ماليزيا على الاستقلال:

عند الاستقلال عن الاحتلال البريطاني عام ١٩٥٧م، كان الاقتصادي الماليزي[٥٨] يسيطر عليه سلعتين أساسيتين فقط وهما المطاط، والصفيح. وكان السكان الماليزيين يتألفون من عدة أعراق مختلفة، الملايو: والذين يشكلون الأغلبية العددية (حوالي ٤٩٪) من السكان، بالإضافة إلى الأقلية الصينية والتي تشكل حوالي ثلث السكان[٥٩] (بالإضافة إلى مجموعات من السكان الأصليين البوميبويترا).

وعلى الرغم من أن الملايويون يشكلون الأغلبية العددية، إلا أنهم كانوا متخلفين كثيراً عن الأقلية الصينية في المجال الاقتصادي، فلم يكمن الملايويون يملكون إلا ١٠٪ من الأعمال التجارية و١,٥٪ من رأس المال المستثمر[٦٠]، بينما يسيطر الصينيون على معظم الأنشطة التجارية: كالتجارة، والأعمال، والتمويل ... الخ[٦١]، وفي أعقاب أعمال شغب عرقية في شهر مايو ١٩٦٩م، أقرت الحكومة سياسة اقتصادية للقضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي[٦٢].

(٢) فلسفة مكافحة الفقر في ماليزيا:

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا[٦٣] من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش ٣٧٪ من سكانه تحت خط الفقر، فلقد استطاعت ماليزيا خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٠م) تخفيض معدل الفقر من ٥٢,٤٪ إلى ٥,٥٪[٦٤].

وتقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، على أن

يكون أول المستفيدين من هذا النمو هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع.

وبلا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة كان دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو تقليل الفقر طردية موجبة، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل ساهما إلى حد كبير في الإسراع بخطى النمو، وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا بصفة خاصة، أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة ٣٪ أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها في الدول النامية[٦٥].

والجدير بالإعجاب في هذه التجربة أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، وبذلك ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليص حدة التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا[٦٦].

(٣) السياسات والتوجهات:

إن تخفيض الفقر كان على قمة أجندة التنمية الوطنية منذ عام ١٩٧٠م ولقد قادت الحكومة الفيدرالية الجهود الرامية لتخفيض الفقر[٦٧]. إن كلاً من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأعمال لعبوا دوراً هاماً في سبيل تحقيق هذا الهدف. إنه في عام ١٩٧٠، صنف حوالي نصف القطاع العائلي الماليزي من الفئات الواقعة تحت خط الفقر، وبنهاية التسعينات فإن هذه النسبة بلغت (حوالى ٥,٥٪) طبقاً لإحصائيات الحكومة الماليزية[٦٨].

ولقد ركزت سياسات التنمية الممتدة منذ عام ١٩٧٠م على هدفين أساسيين، وهما تقليل الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع:

(أ) تقليل الفقر:

لقد حددت هذه السياسات استراتيجيات معينة لقليل الفقر ومن أمثلة ذلك: زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ولرأس المال المادي، ورفع مستويات تدريب العمالة، واستمر هدف مكافحة الفقر في خطط التنمية القومية المتلاحقة، حتى إنه عدل في النصف الثاني للخطة الخمسية ١٩٨٤-١٩٩٠، وليأخذ في حسبانه زيادة ما يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية، وصافي التحويلات المالية[٦٩].

وفي الوقت نفسه تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء، وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري[٧٠].

(ب) هيكلة المجتمع:

شملت أهداف التنمية في ماليزيا إعادة هيكلة المجتمع من خلال عدة أمور، ومن أهمها:

الأمر الأول: إيجاد قدر من التوازن بين الأعراق، فمع التغير البنيوي لمقومات الاقتصاد بالنسبة للملايو، إلا أن ذلك لم يكن على حساب الأعراق الأخرى (الصينيون والهنود) ذوي السيطرة والنفوذ الاقتصاديين الكبيرين انظر جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

يبين متوسط دخل الأسرة الشهري حسب الأعراق، ومعدل النمو السنوي بالدولار الأمريكي في الفترة من عام ١٩٩٥-١٩٩٩.

الأعراق	١٩٩٥	١٩٩٩	متوسط النمو السنوي ١٩٩٥-١٩٩٩ (٪)
البوميبترا (الملاي والسكان الأصليين)	٤٢٢	٥٢٢	٥,٥
الصينيون	٧٦١	٩٠٩	٤,٦
الهنود	٥٦٣	٧١١	٦,٠
مجموعات أخرى	٣٣٨	٣٦١	١,٧

Source: http://www.islametoday.net/print.cfm?artid=2306

الأمر الثاني: حسن استثمار الموارد البشرية، فلم تكن النجاحات[٧١] الممثلة في أرقام الجدول السابق إلا كنتيجة لعدة خطوات قامت بها الحكومة، ولعل من أهمها استثمار البشر من خلال إتباع نظام تعليمي قومي قادر على تغيير المجتمع من زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي متقدم، ولعل الجدولين رقم (٢) و(٣) و(٤) يعكسان التكلفة الاقتصادية للسياسة التعليمية والنتائج التي حققتها في المجتمع الماليزي[٧٢].

جدول رقم (٢)

النفقات الحكومية ١٩٩٦-٢٠٠٠م على التعليم (بالدولار الأمريكي)

نوع الإنفاق	١٩٩٦	٢٠٠٠
إجمالي النفقات العامة على التعليم	٢,٩ مليار	٣,٧ مليار
نفقات التعليم كنسبة من أجمالي النفقات	٪٢١,٧	٪٢٣,٨
نصيب الفرد من نفقات التعليم	١٤٥	١٥٠

Source: http://www.islametoday.net/print.cfm?artid=2306

جدول رقم (٣)

العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في:

المدرسة الابتدائية	٣١٨	٤٠٨
المدرسة الثانوية	٤٤٨	٥٩٧
المدرسة الفنية والمهنية	١٦٠٦	٢١٦٠

Source: http://www.islametoday.net/print.cfm?artid=2306

جدول رقم (٤)

أعداد الطلاب والمدرسين في الجامعات

عدد الجامعات والمعاهد الحكومية	٥٠	٥٥
عدد المحاضرين	٨٤٥١	١٩٧٠٢
عدد الطلاب	١٠٨٨٤٥	٣٤٤٢٥٠

Source: http://www.islametoday.net/print.cfm?artid=2306

وفيما يلي عرض موجز لأهم ملامح سياسة التعليم الماليزي من خلال ثلاثة محاور هامة:

المحور الأول : سياسة وبرامج التعليم.

المحور الثاني : دور مؤسسات التعليم الخاصة.

المحور الثالث : نفقات الحكومة الفيدرالية على التعليم.

المحور الأول: سياسة وبرامج التعليم:

إن التعليم والتدريب هو عنصر جوهري في السياسات الاجتماعية – الاقتصادية، وهناك عدة أغراض مستهدفة من وراء سياسة التعليم في ماليزيا وهم: تمديد الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، إحداث زيادة في الأصول الخاصة بكل أشكال التعليم، تقوية قطاع الخدمات، وتحسين نوعية التعليم في ماليزيا بصفة عامة.

إن الأغراض طويلة المدة لسياسة التعليم في ماليزيا، تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:-

الهدف الأول : إمداد كل الماليزيين بالتعليم.

الهدف الثاني : توليد طاقة كامنة كافية من الموارد البشرية الوطنية.

الهدف الثالث : إنتاج أمة متحدة وموالية للوطن.

إنه في عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة التعليم (معرفة القراءة والكتابة) ٩٣,٨٪، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم، وهذا ما يعكس أهمية التعليم في أجندة التنمية الوطنية، ووزارة التعليم تدعم مراحل: رياض الأطفال، الابتدائي، الثانوي، هذا بالإضافة إلى إقامة مشروعات خاصة بتدريب المعلمين. كما تساهم وزارات أخرى في توفير البرامج التعليمية، تنظم وزارة التنمية الريفية ووزارة الوحدة الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية فصول لرياض الأطفال لأطفال المناطق الريفية، هذا بالإضافة لبرامج أهمها الآتي:-

- برنامج تعليمي لمراحل رياض الأطفال.
- برنامج تعليمي للمراحل الابتدائية.
- برنامج تعليمي للمراحل الثانوية.
- برنامج لتدريب المعلمين[٧٣].

المحور الثاني: دور مؤسسات التعليم الخاصة:

يوجد التعليم الخاص[٧٤] في ماليزيا منذ عام ١٩٥٧، يساهم القطاع الخاص في كل مستويات التعليم في ماليزيا، منذ مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعي، تأخذ هذه المساهمة رعاية الجامعات

المحلية والجامعات التابعة لجامعات أجنبية، في عام ١٩٩٦ بدأت تعمل الجامعات الخاصة، وتتعهد وزارة التعليم بتوفير النمو الصحي لقطاعات التعليم الخاصة المختلفة في ماليزيا[٧٥].

المحور الثالث: نفقات الحكومة الفيدرالية على التعليم:

إنه خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) بلغت إجمالي نفقات الحكومة الفيدرالية على التعليم مبلغ ١٧,٥ بليون دولار – حوالي ٥٦٪ من هذا المبلغ من نفقات التنمية الخاصة بالقطاع الاجتماعي – و١٧,٧٪ من نفقات التنمية العامة، إن معظم هذا المبلغ يتم إنفاقه على التعليم الثانوي، وهو حوالي ٣٠,٣٪ من هذا الرقم، والتعليم الجامعي بلغ إنفاقه حوالي ٢٨,٦٪ من هذا الرقم ولقد تم زيادة هذا المبلغ إلى ١٨,٧ بليون دولار، للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥م. (ولعل الملحق رقم (٢) يعكس مدى اهتمام الماليزيين بالتعليم)[٧٦].

٤- برامج دعم الفقراء:

نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها لمواجهة الفقر برامج عديدة[٧٧] من أهمها:

أ- برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء وزيادة الخدمة الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية.

ب- برنامج أمانة أسهم البوميترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات.

ج- منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً: مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠-٢٦٠ دولاراً أمريكياً لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة[٧٨].

د- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية: وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية عام ١٩٩٧، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدول سنوياً.

ه- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء: كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية للفقراء.

(٥) مؤشرات تقليل الفقر:

إنه كمحصلة لكافة الجهود الرامية لمكافحة الفقر، فإن مؤشر الفقر انخفض من ٨,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧,٥٪ عام ١٩٩٩، بينما مؤشر الفقر المدقع خلال نفس الفترة انخفض من ٢,١٪ إلى ١,٤٪ إن مؤشر الفقر انخفض في كلاً من القطاعات الريفية والحضرية. ففي عام ١٩٩٩، فإن مؤشر الفقر في القطاع الريفي بلغ ١٢,٤٪، والذي يعتبر نسبياً مرتفعاً مقارنة بالمناطق الحضرية، والتي سجلت حوالي ٣,٤٪ في نفس العام[٧٩]، ولعل الملحق رقم (٣) يعطي المزيد من التفاصيل حول مؤشرات تقليل الفقر في ماليزيا.

إن برامج مكافحة الفقر في ماليزيا نجحت إلى حد كبير في تخفيض معدلات الفقر بصفة عامة، ولكن لا تزال المناطق الريفية تسجل معدلات مرتفعة نسبياً مما يتطلب المزيد من الاهتمام[٨٠].

ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن ٩٤٪ من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً، ويستفيد ٧٢٪ من الفقراء من خدمات الكهرباء، و٦٥٪ منهم يحصلون على مياه نقية، كما ارتفعت توقعات الحياة لديهم ٧٤ سنة بدلاً من ٦٩ سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بباقي الدول النامية[٨١].

(٦) الإسلام في التنمية الماليزية : دور "مهاتير محمد":

يتعايش المسلمون في ماليزيا البوذيين والهندوس في درجة عالية من التسامح وهم في هذا التسامح لا ينطلقون من موقف أخلاقي فقط، بل هم يدركون تماماً أن عدم التسامح سوف يؤدي إلى هزيمة الجميع، ويعود هذا إلى حد كبير إلى الأساس الموضوعي للتسامح الذي وضعه "مهاتير محمد"، عند نشر كتابه الشهير "معضلة المالايو" عام ١٩٧٠ في تحقيق التوازن بين الطوائف المختلفة للمجتمع[٨٢].

وتعد الأطروحات النظرية لعميد التنمية الماليزية، ورئيس وزراء البلاد منذ عام ١٩٨١ "مهاتير محمد" هي الدعامة الأولى التي قامت عليها — ولا تزال — تلك التنمية، فلقد قدم مهاتير عملاً تنموياً أساسه التوافق بين القيم الرأسمالية السائدة والأفكار والقيم الإسلامية، وتقوم أفكاره على عدة أسس ومن أهمها:

أ- رفض استيراد مفاهيم التحديث الغربي، وما يتولد عنها من رؤية تنموية ق لا تتناسب مع خصوصيات الواقع الماليزي، ولكنه دعى إلى إمكانية استيعاب هذه المفاهيم وتسخيرها لخدمة المصالح الوطنية مع مراعاة القيم الإسلامية[٨٣].

ب- إن نقطة البدء في التنمية ضرورة الانطلاق من واقع المجتمع وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، ومع الانفتاح على الثقافات الأخرى، مع مراعاة خصوصية المجتمع الماليزي الذي يقوم على التنوع العرقي، حيث يشكل الملاي ما نسبته ٥٥٪، الصينيون ٢٦٪، الهنود٧٪، ٨٪ آخرون، ويشكل المسلمون ما نسبته ٦٠٪ [٨٤]، الأمر الذي يحتم على الحكومة إتباع منهج معتدل في تطبيق التعاليم الدينية، فالمجتمع الماليزي ليس مجتمعاً إسلامياً بالكامل[٨٥].

ج- الاقتناع بأنه لا يوجد تفسير صحيح واحد للإسلام، صالح للتطبيق في جميع الظروف، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث المستمر عن حلول تتفق مع تطورات العصر وتتوافق مع ما يسمى (فقه المقاصد)، إذ علينا إيجاد الحلول الواقعية المناسبة بصورة تتوافق مع الأهداف العامة للإسلام، وذلك مراعاة لأمرين مهمين في الفقه الإسلامي، وهما: الاجتهاد والقياس[٨٦].

د- ضرورة إتباع التعاليم الدينية بصورة فعلية، وعدم رفعها كشعار لا يعمل به، فالقيام بالأعمال الحميدة والتبرعات السخية للآخرين امتلاك زمام المبادرة ومنافسة، الآخر والتميز والتفوق عليه، وتفعيلاً لآراء وطروحات (مهاتير محمد) قامت الحكومة الماليزية بتطبيق تلك الرؤى الإسلامية في اقتصادها القائم على مبدأ السوق الحر، وذلك بإنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التنموية الإسلامية، ومن أهمها:

- تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بموجب القانون المصرفي الإسلامي لعام ١٩٨٣، والذي تعد مدخرات عملائه قروضاً حسنة للبنك لا يتقاضون عنها أية فوائد ثابتة.
- إنشاء العديد من شركات التأمين الإسلامية بموجب قانون التكافل لعام ١٩٨٤.
- قامت الحكومة بتعديل قانون العقوبات، لتجعله أكثر انسجاماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية[٨٧].

صفوة القول، إن التنمية الماليزية كانت محصلة لمنهج توفيقي بدأ منذ عام ١٩٧٠، عملت من خلاله الحكومة الماليزية على إيجاد صور تطبيقه لبعض النظريات الإسلامية وحافظت في نفس الوقت على

البني الاقتصادية القائمة، وما يمكن الجزم به هو أن (مؤسسات التنمية الإسلامية) لم تشكل عائقاً أمام التنمية، بل لعبت دوراً إيجابياً وفاعلاً في تطوير الاقتصاد الماليزي، والمساهمة بصورة فعالة في تقليل الفقر وتنمية المجتمع.

(٧) نموذج قرية شنكال[٨٨]: (Kmpung Chengal):

من أبرز القرى التي كافحت الحكومة فيها الفقر، قرية شنكال: عاصمة ولاية كلنتان التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة الماليزية، كما تشارك الحدود من جهة الشمال مع تايلاند، ويبلغ عدد السكان حوالي ٢٢٣٠ نسمة، و٧٠٪ من سكانها فلاحون يشتغلون الزراعة (المطاط والخضراوات والفاكهة)، و١٠٪ يعملون في المرافق الحكومية المختلفة، ١٠٪ لديهم أعمال عائلية صغيرة و٥٪ يصنفون ضمن القطاع الخاص، والنسبة الباقية٨٪ عاطلون عن العمل[٨٩].

ولقد قامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان بإقناع سكان القرية والعمل سوياً من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وتم شرح أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية الساعي لتقليل الفقر، البطالة، تطوير حقول الخضروات الفواكه إلى مزارع تجارية، زيادة وعي الشباب بأهمية التعليم، محو أمية استخدام الكمبيوتر.....الخ[٩٠].

وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على كل من الاستراتيجيات العملية والخطوات التنفيذية، التي اتخذت لتحقيق الأهداف المرجوة.

(أ) الاستراتيجيات العملية:

لقد اتخذت مجموعة من الاستراتيجيات العملية لتحقيق الأهداف المرجوة ومن أهمها:

- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي، وهو ما أتاح الفرصة لأهالي القرية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر.
- التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والت جارية الملبية لطلبات الأسواق المحلية في القرى والمدن المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة.

- تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة.

(ب) الخطوات التنفيذية:

يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيساً لها، وتخضع لدورة تدريبية، يشرح فيها كل مما يأتي: طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل المالية....الخ، وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، بينما يقوم الفلاح بالعمل على الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة[٩١].

صفوة القول، لقد نجحت التجربة وسارعت الكثير من الأقاليم الفقيرة في ماليزيا في تطبيقها والاقتداء بها، ولعلنا نجد ما يفيدنا في هذه التجربة.

ثالثاً: الجهود الحالية لتخفيف حدة الفقر في مصر:

أخذت الحكومة المصرية منهجاً متعدد القنوات للتعامل مع موضوع الفقر ومحدودية الدخل، وفيما يلي سيتم مناقشة أهم الاتجاهات التي تبنتها الحكومة للتقليل من حدة الفقر في مصر:

الاتجاه الأول : برامج مواجهة انخفاض الدخل.

الاتجاه الثاني : برامج التنمية البشرية من خلال الاستثمار البشري والسياسات التعليمية والصحية وسياسات الإسكان.

الاتجاه الثالث : شبكة الدفاع الاجتماعي.

الاتجاه الأول : برامج مواجهة انخفاض الدخل: ويشتمل على مدخلين، سوف نناقش كلاً منهما بإيجاز:

١. مدخل المساعدة :

يستند هذا المدخل في جزء منه على تقديم المساعدة المادية المباشرة للعديد من الفقراء وخاصة الفقراء المعدمين، ولوزارة التأمينات الاجتماعية وبنك ناصر الاجتماعي دوراً رائداً في هذا المجال من خلال برنامج الضمان الاجتماعي والذي يستفيد منه حوالي مليون أسرة بدعم مالي قدرة ٦٠٠ مليون جنية

سنوياً، ولقد بلغ معدل الزيادة في أعداد المستفيدين من المساعدات التي تقدمها وزارة التأمينات الاجتماعية ٢٦٪ في المتوسط للفترة ١٩٨٧/٨٦ – ٢٠٠٠/٩٩[٩٢].

ويرتبط بهذا المدخل أيضاً المساعدة العينية وهي ما تعرف باسم نظام الدعم الغذائي والذي يرتبط بتوفير السلع الأساسية للمواطنين، وقد بلغ ما تم رصده لدعم السلع التموينية في موازنة السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ١١,٦ مليار جنية، ويتسع الدعم ليشمل تقديم الخدمات للمواطنين من خلال دعم الهيئات الاقتصادية، مثل: السكة الحديد وهيئات مياه الشرب والصرف الصحي، وقد بلغ ما تم رصده لدعم هذه الهيئات نحو ٣,١ مليار جنية[٩٣].

٢. المدخل الاقتصادي :

يرتكز هذا المدخل على أساس تقديم قروض صغيرة للمستفيدين تساعدهم في خلق نشاط إنتاجي يدر دخلاً ويوفر فرصاً للعمل وفيما يلي سيتم إلقاء الضوء على بعض من أهم المؤسسات الفاعلة في هذا المجال:-

أ. الصندوق الاجتماعي للتنمية:

لعب الصندوق منذ إنشاءه عام ١٩٩١ دوراً رائداً في مجال التنمية في مصر، وهو يسعي لتحقيق العديد من الأهداف من أهمها : خلق فرص عمل للخريجين والشباب المتعطل عن العمل ومحدودي الدخل، توجيه المزيد من الاستثمارات العامة نحو الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية إيجاد آليات من شأنها حماية الفئات المتضررة وتشمل المرأة وكبار السن... إلخ[٩٤].

ويسعي إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال هذه البرامج :

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة :

ولقد كان عام ٢٠٠٠ عاماً مفصلياً فلقد أسهمت مداخل الجهاز القائمة على آلية التسوق والشراكة الإستراتيجية مع الجهات المالية والمنظمات غير الحكومية إلى زيادة مقدار حجم القروض التي تصرف للفئات المستهدفة بحوالي ١٠٠٪، حيث زادت من ٣٦٥ مليون جنية مصري عام ١٩٩٩ إلى ٧١٣ مليون جنية مصري عام ٢٠٠٠[٩٥].

برنامج الأشغال العامة :

يسعي هذا البرنامج إلى استئصال الفقر وتحسين نوعية الحياة بتقديم خدمات اقتصادية واجتماعية للبنية التحتية الأساسية، عن طريق تنفيذ مشروعات تستخدم وسائل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل للفئات التي يستهدفها. ويستفيد العاطلون من الشباب والخريجين الجدد — بشكل مباشر من فرص العمل التي توفرها المشروعات, وتسهم الأجور التي تعطي لهم في تحسين أوضاعهم المالية وتعتبر هذه الأجور مبالغ تضخ إلى الاقتصاد المحلي[٩٦].

إن منهج تخفيف الفقر وخلق الوظائف الذي يتبعه الصندوق، يستبعد بالضرورة أولئك الذين لا يستطيعون العمل فضلاً عمن هم فقراء إلى حد يمنعهم من التقدم بطلبات لتمويل مشروعات والانتظار حتى تنفيذها. والواقع أن التأكيد على ربط طلب المساعدة من الصندوق بالمشروعات يخلق عقبات أمام مشاركة الفقراء المعدمين في المزايا التي يوفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية، فالمشروعات تتطلب تقديم طلبات بها مقترحات بمشروعات قائمة وتقدير للتكلفة والعائد، وذلك ما لا يقدر عليه الفقراء المعدمون[٩٧].

برنامج تنمية المجتمع :

خلال عام ٢٠٠٠ انتهي برنامج تنمية المجتمع من تنفيذ ٤٥ مشروع بإجمالي ميزانية ٥٦,٤ مليون جنية مصري، خصص منها ٦١,٣ في المائة للقروض والمشاريع متناهية الصغر، بينما الباقي وقدره ٣٩,٧٪ خصص للخدمات الاجتماعية[٩٨].

برنامج تنمية الموارد البشرية :

يستجيب هذا البرنامج لاحتياجات الداخلين الجدد في سوق العمل وذلك بزيادة المعرفة وتنمية المهارات لدي العاطلين أو الذين يمكن أن يكونوا عاطلين. وتقوم الإستراتيجية الرئيسية للبرنامج على تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية على خلق المزيد من فرص العمل[٩٩].

ب. وزارة الشئون الاجتماعية:

لوزارة الشئون الاجتماعية محاولات كثيرة موجهة لتخفيف حدة الفقر إما بشكل مباشر عن طريق برامج المساعدات الاجتماعية والمعاشات أو بشكل غير مباشر عن طريق عدد كبير من الجمعيات الأهلية التي

تشرف عليها وتدعمها، كما تشرف الوزارة على بنك ناصر الاجتماعي الذي يديره عدداً من لجان الزكاة.

هناك كتابات كثيرة عن القيود التي تفرضها الدولة على النشاط التطوعي في مصر، ومعظمها من خلال القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والإشراف الإداري لوزارة الشئون الاجتماعية[١٠٠].

وقد تسببت هذه القيود التقليدية في إعاقة الجمعيات الأهلية تعمل أساساً في مجالات الأنشطة الخيرية، بالإضافة لذلك فإن الجمعيات الأهلية وغيرها من الجماعات المنظمة غير مصرح لها بجمع أي مبالغ من الجهود بدون تصريح مباشر من وزارة الشئون الاجتماعية، ويقتضي الحصول على هذا التصريح إجراءات بيروقراطية معقدة وطويلة[١٠١].

(ج) برنامج التدريب التحويلي ودعم المشروعات الصغيرة:

يعد برنامج التدريب التحويلي أحد المحاور التي تستهدف الدولة بها تمكين بعض فئات المجتمع من خلال رصد مبالغ سنوية من الموازنة العامة للدولة تخصص لصندوق تدريب وتأهيل الشباب على الحرف المنتجة، وقد بلغ إجمالي التمويل المخصص لهذا الصندوق من قبل الموازنة العامة للدولة منذ العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ١,٦ مليار جنية بمتوسط سنوي يبلغ ٤٠٠ مليون جنية سنوياً[١٠٢].

الاتجاه الثاني : برامج التنمية البشرية من خلال الإستثمار البشري والسياسات التعليمية والصحية وسياسات الإسكان، ومن أهمها :

أ.الإنفاق على الصحة والتعليم :

يرتكز هذا المنهج على اعتبار أن الفقر ليس فقط فقر الدخل ولكنه ذو نطاق أشمل وهو فقر الإمكانات والذي يأخذ في الاعتبار القدرة على التعليم والمعرفة والحالة الصحية. وتهتم الدولة بتدعيم رأس المال البشري بإعتبار أن ذلك يرفع من إمكانات الأفراد ومن ثم قدرتهم على الحصول على فرصة العمل التي تحقق مستوي الدخل المناسب وذلك من خلال السياسات التعليمية والصحية التي تمكن من الحد من الفقر ومظاهره.

ولقد أدركت الحكومة ذلك من خلال الالتزام بتوجيه نسبة كبيرة من الإنفاق العام على التعليم، حيث بلغ ما تم رصده للإنفاق العام على التعليم نحو ٢٥,٩ مليار جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة ١٤,٦٪ من جملة الإنفاق العام للدولة، وبلغ ما تم رصده للإنفاق على الصحة في موازنة السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٩,١ مليار جنية، بما يمثل ٥,١٪ من إجمالي الإنفاق العام للدولة[١٠٣].

ب. برنامج شروق :

يطرح برنامج شروق مفهوما شاملاً ومحدداً للتنمية الريفية، حيث ينظر إليه باعتباره أي سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة من الزمن تتضمن نهوضا شاملاً أي تغيراً كلياً وليس اقطاعياً، وتهدف عملية التنمية المحلية وفقاً إلى ما يطرح شروق إلى استنهاض المجتمع المحلي، للمشاركة في تنمية ذاته جنبا إلى جنب مع الجهود الحكومية.

أولاً : أهداف برنامج شروق :

تنقسم إلى الشق الأول : ويهدف إلى التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى مشاركتهم في أحداث هذا التقدم.

الشق الثاني : يستهدف أربعة محاور للتنمية المحلية، التنمية البيئية، التنمية الاقتصادية المحلية، التنمية البشرية المحلية، التنمية المؤسسية.

ثانياً : إستراتيجية برنامج الشروق :

رسمت إستراتيجية برنامج شروق بما يتسق مع الخطط الخمسية للدولة حتى عام٢٠١٧.

المرحلة الأولي : ١٩٩٢-١٩٩٧، ١٩٩٧-٢٠٠٢.

المرحلة الثانية : ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

المرحلة الثالثة : ٢٠٠٧-٢٠١٢.

المرحلة الرابعة : ٢٠١٢[١٠٤].

تمويل برنامج شروق : تشير الإحصاءات على أن إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج القومي للتنمية الريفية (شروق) خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠١٧ تبلغ نحو ٧٦٢ مليار جنية.

ثالثاً : شروق الإنجازات وحدود الفاعلية :

يستهدف البرنامج تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والبشرية والمؤسسية، ولكن هناك عدد من المعوقات التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف ومن أهمها:

- تعدد الجهات المسئولة عن تخطيط وتنفيذ البرنامج.
- عقبة التمويل.
- بيروقراطية الإدارة المحلية الشديدة.
- الصعوبة في استنهاض تنظيمات المجتمع المحلي الأهلية.
- هناك مشكلة كبيرة في اكتساب ثقة المواطن.

ولضمان مزيد من الفاعلية يجب أن يتحقق :

- إكمال المزيد من الموضوعية في اختيار الهيكل المؤسسي للبرنامج.
- ضرورة إيجاد تنسيق كامل بين كافة مستويات هذا الهيكل.
- تشجيع كافة البنوك العامة والخاصة للمشاركة في البرنامج.
- التركيز على أقامة مشروعات مولدة لفرص العمل[١٠٥].

جـ. برنامج الخطة العاجلة :

بدأ تنفيذ هذا البرنامج في نوفمبر ٢٠٠٠ حيث تم اختيار المشروعات المعبرة عن رأي المواطنين في كل محافظة من خلال التنسيق بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية وأعضاء مجلسي الشعب والشورى. وتم تخصيص الإعتمادات لهذا المشروع منذ بدء التنفيذ وحتى الآن على النحو التالي[١٠٦]:

الاعتمادات المخصصة لبرنامج الخطة العاجلة :

الاعتمادات المخصصة	السنة المالية
١,٢ مليار جنية	٢٠٠١/٢٠٠٠
٨٦٢ مليون جنية	٢٠٠٢/٢٠٠١
٥٠٠ مليون جنية	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٢,٦ مليار جنية	الإجمالي

Source: hortina.com/kelmahorrah_mkalat_3_php?id.

وقد بدأ المخطط ضم اعتمادات برنامج الخطة العاجلة منذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كجزء من اعتمادات موازنة وزارة الإدارة المحلية، حيث رصد لها استثمارات تبلغ ٦٠٠ مليون جنية لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، لتصل بذلك جملة الاستثمارات التي تم تخصيصها لبرنامج الخطة العاجلة نحو ٣,٢ مليار جنية منذ بدايته وحتى الأن[١٠٧].

الاتجاه الثالث: شبكة الدفاع الاجتماعي:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من برامج تهدف إلى مكافحة الفقر في مصر، فإن الحكومة المصرية لها تاريخاً طويلاً في إدارة وتطوير برامج وإجراءات متنوعة لمكافحة الفقر من خلال أنشطة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وبالتنسيق مع عديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والتي تشمل العديد من الهيئات أهمها: هيئات تابعة لهذه الوزارة، ومنظمات حكومية، وبنك ناصر الاجتماعي، وجمعيات تنمية المجتمع، والجمعيات المحلية.

وفي الحقيقة فإن أنشطة هذه الوزارة وتلك الهيئات، تمثل شبكة الدفاع الاجتماعي الأساسية ضد الفقر، وتشمل هذه الأنشطة العديد من البرامج تتبنى سياسات مختلفة، لمكافحة الفقر، ومن أبرز هذه البرامج الآتي: مشروع الأسر المنتجة الذي يرجع تاريخ بدايته إلى عام ١٩٦٤، ونظام معاش السادات الذي أنشئ عام ١٩٨٠، والضمان الاجتماعي الذي يغطي فئات عديدة الأرامل، والمطلقات، واليتامى، والعاجزين عجزاً كلياً وغيرهم، وبرنامج مبارك للتضامن الاجتماعي الذي بدأ العمل به عام ١٩٩٦، ويهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية البشرية بين ذوي الدخول المحدودة، والمعاقين، والعاجزين ... الخ[١٠٨].

رابعاً : التحديات التي تواجه مكافحة الفقر والنهوض بمحدودي الدخل وتوجهات الحزب والحكومة:

يرصد الحزب أن المنهج الذي استندت له سياسات حكوماته لمكافحة الفقر والنهوض بمحدودي الدخل هو منهج العمومية بمعني أن البرامج متاحة للجميع وبمستوي واحد. وبرغم أن هذا المنهج يمثل عدالة مطلقة في توزيع المبالغ المرصودة لدعم ومساندة الشرائح الأقل دخلاً، إلا أن تقييم الحزب وحكومته لذلك النهج يشير إلى أنه ليس بأفضل المناهج التي تؤدي إلى تعظيم الفائدة والمردود المجتمعي لسياسات مكافحة الفقر والنهوض بمحدودي الدخل، ذلك أنه يفترض فرضين هامين: أولهما، أن جميع الفئات

لها نفس الحاجات ونفس الصفات ونفس القدرات وثانيهما، أن كل الفئات التي تحتاج إلى مساندة يمكن الوصول لها من خلال الإتاحة العامة لأنواع الدعم المختلفة، ويشير الواقع إلى أن كلا الفرضين عليه محاذير عدة تتزايد مع تطور المجتمع وتعقد احتياجاته.

ولهذا فإن الحزب يري أن التزام حكومته بمكافحة الفقر والنهوض بمحدودي الدخل يتطلب ليس فقط الاستمرار في منهج العمومية ولكن يتطلب أيضاً إضفاء خصائص جديدة على البرامج المقدمة في هذا السياق حتى تضمن تحقق الأهداف المطلوبة، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص:

- الحصر : ويعني ذلك أن تفعيل كفاءة استخدام الدعم يجب أن يتصل برصد الفئات المستهدفة وحصرها مع تطوير آليات تقديمه على نحو يكفل وصوله إلى مستحقيه.
- الاستهداف : مثل ضرورة الاهتمام بتطوير برامج تركز على جعل النمو أكثر موائمة لفئات محدودة مثل المرأة الفقيرة، أو برامج تخص الطفل من العائلات غير القادرة.
- التصنيف : يكون من الضروري بدأ العمل على رسم خريطة واضحة للفقر وأخرى لمحدودية الدخل، حتى تكون البرامج المطروحة ملائمة لاحتياجات الفئات المستهدفة وتقوم فعلاً بالأهداف المرصودة لها. فقد يري المجتمع أن التوسع في المساندة المادية مفيد لبعض الشرائح ذات الدخل المحدود، وأن التوسع في المساندة السلعية والخدمات المجانية هو أكثر فائدة لبعض الطبقات الفقيرة.
- المفاضلة : يكون من الضروري القيام بمجموعة من المفاضلات في المجتمع حتى يمكن تقديم برامج أكثر موائمة مع الأهداف المطلوبة، مثال تحويل جزء من دعم الطاقة للاستخدام الصناعي إلى دعم للتعليم والصحة، والقيام بمساندة القطاع الصناعي من خلال برامج متخصصة في الصناعة وليست بهذه العمومية[١٠٩].

خامساً: النتائج والتوصيات:

في ضوء ما تم مناقشته من قضايا جزئية في هذه الدراسة، فلقد تم الوصول إلى بعض النتائج:

١- إنه طبقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٠، كانت نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع يومياً عام ١٩٩٠-١٩٩١ هي ٧,٦٪ (السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً من مكافئ القوة الشرائية). أما النسبة كانت ٥١,٩٪ (للسكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً من مكافئ القوة

الشرائية)، بينما صارت هذه النسبة الأخيرة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ ٤٣,٩٪ في الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٤)، وهو معدل يعد مرتفعاً قياساً للمعدلات العالمية.

٢- تقف وراء ظاهرة الفقر في مصر العديد من المسببات وأهمها: الآثار السلبية لسياسات الإصلاح على الفقراء، أثر عميلات الاستبعاد الاجتماعي على الفقراء ومن أهمها: الافتقار لرأس المال المادي، والاستبعاد من عوامل نمو رأس المال البشري، التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبط بالعجز عن التعامل معها، هذا بالإضافة إلى العديد من الآليات الاجتماعية المحركة للفقر، والتي من أهمها: الخطاب الديني والعامل الثقافي، الكبر النسبي لحجم الأسر الفقيرة مقارنة بحجم الأسر غير الفقيرة، وعدم المساواة حسب النوع الذي يؤدي إلى تأنيث الفقر.

٣- أثبتت صياغة السياسات الاقتصادية الكلية أنها غير كافية في ظل وجود اختلالات هيكلية، حيث من الملاحظ أن سياسات التثبيت توفر الوسائل الضرورية لإزالة معوقات النمو قصيرة الأجل وهو ما لا يتناسب بل ويتعارض مع هدف القضاء على الفقر باعتباره هدف طويل الأجل.

٤- إن الفقر وعدالة التوزيع قضيتان مختلفتان وإن كانتا منفصلتين، فمن الممكن أن تكون هناك علاقة في التوزيع عند مستويات منخفضة من الدخل، (كما يحدث في الريف)، وبالعكس من الممكن أن يكون هناك تفاوت في التوزيع مع ارتفاع مستويات الدخل، وهذا يؤدي إلى وجود درجات متباينة من الرضا والإحباط في كلتا الحالتين، يتطلب السعي الحثيث لوضع سياسات لمعالجة كل منهما.

٥- أن هناك تفاوت واضح في التوزيع الجغرافي لفقر بين الريف والحضر، حيث أن كله يوجد في المناطق الريفية وبخاصة في الوجه القبلي (كما سبق تحديدها)، وفي الأحياء العشوائية في المراكز الحضرية الكبرى، وهذا يستدعي بذل مزيد من الجهد والاهتمام بهذه المناطق حيث أنها تعد بؤرة للقلق السياسي والأمني، كما أن هناك حاجة واضحة لمزيد من البحث في الظروف الاجتماعية والبيئية لهذه المناطق ومحاولة تنظيمها.

٦- برهنت تجربة ماليزيا الرائدة في مكافحة الفقر إلى الأهمية الجوهرية لاستثمار الموارد البشرية، باعتبارها أساس نهضة وتقدم الأمم، فلم تكن النجاحات التي حققتها الحكومة الماليزية — كما سبق الذكر — إلا خلاصة لعدة خطوات أهمها حسن استثمار البشر من خلال نظام تعليمي قومي، فعام

٢٠٠٠ بلغت سنة التعليم ٩٣,٨٪ (وهي واحدة من إلى النسب في العالم)، وكان من أهم أهداف سياسة التعليم طويلة المدى: إمداد كل ماليزي بالتعليم، وتوليد طاقة كامنة من الموارد البشرية الوطنية، وإنتاج أمة موالية للوطن.

٧- إن أغلب شبكات الأمان والحماية الاجتماعية قد تم تحييدها وذلك من الممكن إرجاعه إلى سياسات تهدف إلى خفض الإنفاق الحكومي في إطار السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها هذا مع خفض كفاءاتها الاستيعابية، والتوزيعية، والاستخدامية.

التوصيات:

إن العودة إلى الأساسيات في معالجة قضايا المجتمع المصري والغربي هي مفتاح حل المشاكل الجوهرية التي تواجهنا، فرغم كل ما نعاني منه من صراعات وتقاتل وصدمات،فإن المحرك الأساسي وراء كل هذا هي حاجة الإنسان إلى الحياة الكريمة وعندما يفتقدها يدخل دائرة اليأس ثم الإرهاب والعنف، لذلك فإن معالجة قضية الفقر لابد أن تتحول إلى قضية أساسية تعلو على كل القضايا التي تواجهنا، ولعل هذه أهم ملامح الإستراتيجية المقترحة لمواجهة الفقر في مصر:

١- أن تحدد الدولة دورها في مكافحة الفقر في برنامج محدد وواضح وأن يتمثل محور الارتكاز فيها على الأخذ بمدخل شبكات الأمان أو الحماية الاجتماعية للحد من الفقر، على أن يسير بالتوازي معاً الإصلاحات التوزيعية لأن دراسات عديدة أثبتت أنه يقود إلى أفضل النتائج إذا تم تفعيله ضمن إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، على أن تشمل هذه البرامج: تقديم الحد الأدنى من الرعاية الصحية والتعليمية والتدريب.

٢- وضع برامج فعالة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ولعل في تجربة قرية شنكال الماليزية من الدروس التي يمكن الاعتماد والبناء عليها، والتي اتخذت العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أهدافها المرجوة، والتي من أهمها: تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وكذلك إنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعينة بالتنمية، وهو ما أتاح لأهالي القرية تطوير مهاراتهم وقدراتهم، وهو ما يوضح أهمية الشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني.

٣- أن تقوم الدولة بفتح مجال العمل الاجتماعي أمام المجتمع المدني فلقد حجمت الدولة في مصر ومعظم العالم العربي عل هذه الفئة وسيطرت على دورها واحتكرت العمل الاجتماعي باعتبارها المنظم الوحيد لمجالات العمل الاجتماعي المختلفة (مثل الصحة، التعليم، .....)، فوضع نظام يتيح لقادة المجتمع المدني أن يتحركوا من خلال الأفكار الجديدة والإبداعية وهو ما سوف يضيف الكثير.

٤- في ظل تغير دور الدولة في الاقتصاد وتضاؤل إمكانيته المالية، لابد من أن يعي القطاع الخاص ما يجب أن يكون له من مسؤوليات جديدة في خلق فرص العمل، عبر استثمارات متواصلة هدفها زيادة الإنتاجية والاستفادة من الكفاءات البشرية القائمة، وتقوية قدرته التنافسية للتغلب على حالة تهميش الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الدولي.

٥- على الدولة أن يعيد النظر في كثير من سياساتها هادفة من جراء ذلك إلى خلق المناخ الاستثماري المحفز عبر إصلاح الأنظمة الضريبية والقضائية والقانونية حتى يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته الإنتاجية والاجتماعية في إطار تقسيم عمل جديد بين القطاعين، يؤدي إلى توسع فرص عمل وإصلاح هيكل توزيع الثروات.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١. أحمد السيد النجار، "الفقر في الوطن العربي" ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، ٢٠٠٥.

٢. أحمد زويل "عصر العلم" القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥.

٣. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، "شن هجوم على الفقر"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

٤. الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو، ٢٠٠٦

٥. بيتي آل كوك، "فهم الفقر"، كراسات عروض (العدد ١٥، يناير ٢٠٠٠).

٦. تقرير : الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٦.

٧. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤.

٨. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، "التعاون الدولى على مفترق الطرق" المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٥م.

٩. تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢.
١٠. راجي أسعد، ود. ملك رشدي، "الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر" كراسات التنمية: (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد٦ ، سبتمبر ١٩٩٩).
١١. شحاته محمد زيّان، " الفقر وأساليب مواجهة الضغوط الحياتية، المرجع السابق.
١٢. عزت حجازي " الفقر : سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع : قضايا الفقر والفقراء في مصر، القاهرة: ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧، الذي عقده المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة: المؤتمر ٢٠٠٧).
١٣. عزة خليل، " تأنيث الفقر في الواقع المصري "، المرجع السابق.
١٤. عبد القادر محمد عطية وآخرون "قضايا اقتصادية معاصرة"، (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥).
١٥. كريمة كريّم، "دراسات في الفقر والعولمة"، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
١٦. لمياء محمد المغربي، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية / دراسة حالة: الهند، أندونيسيا، مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
١٧. مصر، تقرير التنمية البشرية: ١٩٩٦، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٦.
١٨. محمد السيد سليم، "الحركة الإسلامية في ماليزيا"، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨.
١٩. نادية حليم سليمان، " المرأة الأكثر إحتياجاً: دراسة على نساء العائلات لأسر عشوائيات القاهرة " بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع: قضايا الفقر والفقراء في مصر، القاهرة: ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧، الذي عقده المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة: المؤتمر ٢٠٠٧).
٢٠. د. وحيد محمد مهدي عامر، "تمويل المشروعات الصغيرة كأداة للتخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في جمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول: يناير ٢٠٠٣.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Arabic.peopledaily.com.cn/2003og.
2.Bouas. E.H The Egyptian Food Subsidy System: Impacts on The poor and Evaluations of Alternatives for policy Reforms (IFPRI). Egypt, 1998.
3.Egypt, Human Development Report, 1996, Institute of National Planning, 1996.
4.http://www.info.org/external/pubs/cat/longevs.cfm?Lsms
5. http://Inweb.18.worldbank.org/mna/Arabic web.usf.
6. http://www.islameonline.net/arablic/ecoumics/2002/07/artice09.shtml.
7. http://www.majat.com/modules.phpname=Conteut&Pa=showpagyes Pid=81
8.http://www.islametoday.net/print.cfum2artid-2306

9.Malak Rouchdy, "structural Change and The Adoptive strategies of small peasant, Households", paper presented in The Couference of economic Reform, employment and The Informal Sector in Egypt, at The MESA Conference, Portland, October, 1992.
10. M., Ravallion, "Poverty Lines in theory and Practice", lsms Working paper no.133, World Bank, Washington D.C.
11.Micheal p. Todaro, Economic Development: sixthedition, U.S.A.:British library Cataloging-in- publication Data, 1997.
12.Mahatir Mohammed & Ishihara, The voice of Asia, Tokyo: Kodansha International press.
13.Social Policies In Malaysia, social policy series, no.4, united nations, New York, 2003.
14.World Development Report 1990: poverty, (World Bank: oxford university press, 1990).
15.www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001
16.www.al.araby.com/articles/953-invo2.htm.
17. www.malaysiaarab.com/b-businessativity/business activity.net
18. www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001.
19.www.alshaab.com/newsphp.

ملحق رقم (١)

النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة على بعض الخدمات في ماليزيا

٢٠٠٠ – ٢٠٠١م

القطاع	لعام٢٠٠٠م	لعام ٢٠٠١م
التعليم	٦٤,١٪	٦٥,٩٪
الصحة	١١,٥٪	٧,٥٪
الإسكان	١٠,٨٪	١٣,١٪
خدمات أخرى	١٣,٦٪	١٣,٥٪
النسبة ألإجمالية	١٠٠	١٠٠

Source: http://www.islamtoday.net/print.cfm?artid=2306

ملحق رقم (٢)

مؤشر الفقر وأعداد الفقراء ١٩٩٥و ١٩٩٧و ١٩٩٩ في ماليزيا

	١٩٩٥			١٩٩٧			١٩٩٩		
	إجمالي	الريف	المدينة	إجمالي	الريف	المدينة	إجمالي	الريف	المدينة
مؤشر الفقر (بنسبة٪)	٨.٧	٣.٦	١٤.٩	٦.١	٢.١	١٠.٩	٧.٥	٣.٤	١٢.٤
أعداد الفقراء (بالآلاف)	٣٦٥.٦	٨٣.٨	٢٨١.٨	٢٧٤.٢	٥٢.٤	٢٢١.٨	٣٥١.١	٨٦.٨	٢٦٤.٣
مؤشر الفقر المدقع (نسبة ٪)	٢.١	٠.٩	٣.٦	١.٤	٠.٤	٢.٥	١.٤	٠.٥	٢.٤
مؤشر الفقراء المدقعين (بالآلاف)	٨٨.٤	٢٠.١	٦٨.٣	٦٢.٤	١٠.٦	٥١.٨	٦٤.١	١٣.٥	٥٠.٦
إجمالي القطاع العائلي (بالآلاف)	٤٢١٢.٣	٢٣١٥.٨	١٨٩٦.٥	٤٤٨٨.١	٢٤٤٩.٨	٢٠٣٨.٣	٤٦٨١.٥	٢٥٤٨	٢١٣٣.٥

Source: social policies In Malaysia, social series, No.4, united Nations, New York, 2003, P43.

الهوامش

(١) ولمزيد من التفاصيل، حول الفقر أنظر:

A-Michael P. ToDaro, Economic Development: sixth Edition: (New York: British Library Cataloging-in-publication Data, 1997), P-P 155-160.

B-World Development Report 1990: Poverty, (World Bank: Oxford University Press, 1990), passim.

(٢) بيتي آل كوك "فهم الفقر"، كراسات عروض (العدد ١٥، يناير ٢٠٠٠)، ص.ص ٣٨-٥٠.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص٨٥.

(٤) د. راجي سعد ود. ملك رشدي، "الفقراء واستراتيجيات مواجهته في مصر"، كراسات التنمية: (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد ٦، سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٩.

(٥) لقد توسعت الأدبيات الدولية لقياس الفقر في تطويرها، والتي تم حصرها في ستة عشر مؤشرا، وهو الأمر الذي يتعذر مناقشته في إطار هذه الدراسة، لذلك ستتم إلقاء الضوء على بعض من أهم المؤشرات.

(٦) د. عبد القادر محمد عطية، وآخرون، "قضايا اقتصادية معاصرة"، الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص٢١٤.

(٧) ولمزيد من التفاصيل حول مقاييس الفقر أنظر:

A-B. Zheg, "Poverty Orderings", Journal of Economic Surveys, Vol. 14 no. 4, 2000.

B-Ravallion, M..,"Measuring Social Welfare: with and without poverty lines", American. Economic Review, 106th Annual Meeting, Egypt, 1996.

(8) Ravallion, M., "Poverty Lines in Theory and practice", LSMS Working paper no. 133, Word Bank, Washinghton D.C.

(٩) إن معظم الأفراد يحاولون أن ينمون مهاراتهم من أجل الحصول على دخول أعلى، وعلى فرص عمل رسمية، ولكن معظمهم يعانون من معضلة "الدجاجة والبيضة" فهم لا يملكون الدخل الكافي المطلوب لتنمية قدراتهم، وفي نفس الوقت لا يملكون القدرات التي تمكنهم في الحصول على دخل أعلى. وذلك طبقا لهذا المصدر:

http://www.imf.org/external/pubs/cat/longers.cfm

(١٠) د. راجي أسعد، ود. ملك رشدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص ١٠-١١

(١١) ولمزيد من التفاصيل حول إعداد مقياس الرقم القياسي للفقر البشري، أنظر:
تقدير التنمية البشرية، المركز الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٧، ص ص ١١٧ – ١٢٥.
(١٢) المرجع السابق، نفس الصفحات
(13) ولمزيد من التفاصيل أنظر (Annual Report of (UNDP), Human Development Report, 1999, (UN: (UNDP) press, 1999), P. 163
(١٤) د. لمياء محمد المغربي، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية / دراسة حالة: الهند، اندونيسيا، مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ص ٧٧-٧٨
(١٥) كما سبق وذكرنا فإن الفقرة ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد، يصعب حصر جميع أسبابها في إطار هذه الدراسة، فهناك مجموعة الأسباب الاقتصادية، كما أن هناك مجموعة الأسباب الاجتماعية، وكذلك هناك الأسباب البيئية (كالتدهور الأيكولوجي أو التدهور البيني)، والتي تتفاعل معاً مجتمعة لتصبح سبباً ونتيجة للفقر في آن واحد، ولذلك ستقتصر هذه الدراسة على إلقاء الضوء على أهمها فقط.
(١٦) ولمزيد من التفاصيل، حول أثر سياسات الإصلاح على الفقراء، أنظر : وحيد محمد مهدي عامر، " تمويل المشروعات الصغيرة كأداة للتخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في جمهورية مصر العربية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس – العدد الأول: يناير ٢٠٠٣، ص ص ٥٧٦-٥٨٢.
(١٧) عزت حجازى، " الفقر: سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع: قضايا الفقر والفقراء في مصر، القاهرة: ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧، الذي عقده المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية (القاهرة: المؤتمر، ٢٠٠٧)، ص٤.
(١٨) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(١٩) مصر، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٦، ص٦٠.
(٢٠) تم حساب الأرقام والنسب الخاصة بالملكية الزراعية من :
الكتاب الإحصائي السنوي : ٢٠٠٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، يوليو، ٢٠٠٦، ص ص ١١٨-١١٩
(21) Egypt, Human Development Report, 1996, Institute of national Planning, 1996, passim.
(22) Malak Rouchdy, "Structural chang and The Adaptive strategies of small peasant Householdrs", paper presented in The conference of Economic Reform, Employmcnt and The Informal sector in Egypt, at The MESA conference, portland, October,1992
(23) I dem
(٢٤) راجي سعد، د. ملك رشدي مرجع سبق ذكره، ص٣٠.
(٢٥) ولمزيد من التفاصيل أنظر :
هشام مخلوف، وفريال عبد القادر، " إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٠٠-٢٠٢١ " المركز الديموجرافي بالقاهرة، سبتمبر، ٢٠٠٠.
(٢٦) عزت حجازي، " الفقر: سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع: قاضيا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥-٦.
(٢٧) المرجع السابق، ص – ص ٥ – ٦.
(٢٨) عزت حجازى، " الفقر : سوء توزيع الثروة الناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع: قضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص ٦
(٢٩) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٣٠) تقرير: الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٣٤٨.
(٣١) د. راجي أسعدود. ملك رشدي، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

(٣٢) عزت حجازي " الفقر سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع : قضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص٦-٧.
(٣٣) د. راجي أسعدود. ملك رشدى، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.
(٣٤) المرجع السابق، ص٢٦.
(٣٥) عزت حجازي، " الفقر سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع، قضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص ٧.
(٣٦) د. راجي أسعد، ود. ملك رشدي، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.
(٣٧) www.al_araby.com/articles/953_inv02.htm.
(٣٨) Idem.
(٣٩)البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١"شن هجوم على الفقر"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص٣٧
(٤٠) هناك العديد من الآليات الاجتماعية المحركة للفقر بخلاف ما سبق ذكره، مثل: الفساد" والفقر وقراطية"، ونظام المواريث...الخ، ولكن ستقتصر الدراسة على إلقاء الضوء على بعض من أهمها، ولمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد السيد النجار، "الفقر في الدول العربية"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥).
(٤١) المرجع السابق، ص.ص ٦٨-٦٩
(٤٢) الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦-٤٧
(٤٣) عزت حجازي، " سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع: قضايا الفقر والفقراء في مصر، مرجع سبق ذكره، ص١٣.
(٤٤) أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.
(٤٥)عزت حجازي، " سوء توزيع الثروة والناتج "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع: قضايا الفقر والفقراء في مصر، مرجع سبق ذكره، ص١٣.
(٤٦) ولمزيد من التفاصيل، أنظر :
أ- نادية حليم سليمان، " المرأة الأكثر احتياجا : دراسة على نساء العائلات لأسر عشوائيات القاهرة "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع قضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، في أماكن متفرقة.
ب- عزة خليل، " تأنيث الفقر في الواقع المصري "، المرجع السابق
(٤٧) المرجع السابق، ص ص ١٩-٢١
(٤٨) شحاته محمد زيان، " الفقر وأساليب مواجهة الضغوط الحياتية "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع لقضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص١٢.
(٤٩) عزة خليل، " تأنيث الفقر في الواقع المصري "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع، قضايا الفقر والفقراء، والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص ص١٩-٢٤.
(٥٠) المرجع السابق، ص ٢٤.
(٥١) عزة خليل، " تأنيث الفقر في الواقع المصري "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع قضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص١٨.
(٥٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة.
(٥٣) ولمزيد من التفاصيل، حول التوزيع الجغرافي للفقر في مصر، أنظر هذه الدراسة:
منصور مغاوري، " الفقر دراسة لمؤشرات الحرمان البشري في بعض المحافظات "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع لقضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، في أماكن متفرقة.
(٥٤) نادية حليم سليمان، " المرأة الأكثر احتياجا: دراسة على نساء العائلات لأسر عشوائيات القاهرة، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع لقضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره، ص٢.
(٥٥) عزت حجازي، " سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع لقضايا الفقر والفقراء، مرجع سبق ذكره ص١٢.
(٥٦) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٥٧) على الرغم من أن المؤشرات في هذه الجزئية (التجربة الماليزية) توقفت عند عام ٢٠٠٠ إلا أنها أحدث ما أمكن التوصل إليه من بيانات.

(٥٨) ولمزيد من التفاصيل حول الاقتصاد الماليزي قبل الاستقلال، انظر:

Micheal P. Todaro, Economic Development: Sixth edition, U.S.A.: British Library Cataloging– in – Publication Data, 1997, PP. 405-412

(59) Ibid, P. 405

(٦٠) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، ص٧٠

(61) Micheal P. Todaro, Op. Cit., P. 405.

(٦٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(٦٣)ولمزيد من التفاصيل، انظر:

Mashim Makaruddin, Globalization, Smart, Partnership and government, Selected speeches by Dr. Mahatir Mohamed, Vol. 2, No. 3, pelanduk Publications, Malaysia, 2000.

(64) http://www.islameonline.net/arabic/economics/2002/07/article09.shtml.

(65) Idem.

(66) Idem.

(٦٧) ولمزيد من التفاصيل حول هذه الجهود، أنظر:

"Social Policies In Malaysia", Social Policy Series, No. 4, United Nations, New York, 2003, Passim.

(68) Ibid., P. 40.

(69) http://www.islametoday.net/print.cfm?artid=2306.

(70) http://www.islameonline.net/arabic/economics/2002/07/article09.

(٧١) والجدير بالاهتمام أن مسيرة التنمية التي شهدتها ماليزيا – منذ ما يزيد عن الثلاثة عقود – تعرضت إلى هزة عنيفة، عندما ضربت الأزمة المالية دول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧، وسجلت نسبة النمو الاقتصادي حينها ٢.٤ لعام ١٩٩٨، إلا أن جهود الحكومة الماليزية استطاعت أن تضع الاقتصاد الماليزي خلال عامين فقط على طريف التنمية، ولعل أبرز ما مميز هذه التجربة في معالجة آثار تلك الأزمة أنها كانت محلية بشكل كامل ودون تدخل من صندوق النقد أو البنك الدوليين، وعاد الاقتصاد الماليزي إلى النمو بمعدلات تضاهي ما كانت عليه قبل الأزمة ووصلت نسبة النمو ٨% عام ٢٠٠٠. وذلك طبقا لما أورده هذا المصدر:

www.malaysuaarab.com/b-busnessativity/businessactivity.net

(72) http://www.islametoday.net/print.cfm?artid=2306.

(73) Social Policies In Malaysia, Social Policy Series, Op. Cit., PP. 25-26.

ولمزيد من التفاصيل حول السياسة التعليمية في ماليزيا، انظر:

Government of Malaysia, Kualiti Hidup: Malaysian Quality of Life, 2002 (Kualalumpur, Percetakan National Malaysia Barhad, 2002).

(٧٤) لمزيد من التفاصيل حول دور التعليم الخاص، انظر:

Ahmed Sarji Abdal Hamid, Malaysia's Vision 2020: Understanding the Concept, Implications and Challenges, (KualaLumpur, Peladuk Publications, 1993).

(75) Social Policies In Malaysia, Social Policy Series, Op. Cit., PP. 27-28.

(76) Idem.

(77)ولمزيد من التفاصيل حول برامج دعم الفقراء، انظر:

Government of Malaysia, "Poverty reduction and restruction of Society", Eighth Malaysia Plan 2001-2005 (Kualalumpur, Percetokan, National Malaysia Berhad, 1995).

(78) http://www.islameonline.net/arabic/economics/2002/07/article09shtml.

(79) Social policies In Malaysia, Social Policy Series, op. Cit., P.42.
(80) Ibid, P.43.
(81) http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/07/artica/e09.shtml
(٨٢) د. أحمد زويل، عصر العلم، القاهرة،: دار الشرق، ٢٠٠٥، ص٢٣٠
(83) Mahatir Mohammed & Ishihara, The Voice of Asia, Tokyo: Kodansha International Press, P 75.
(٨٤) هناك اختلاف في الأرقام حول التعدد العرقين فلقد ذكر مصدر آخر أن هذه النسبة هي كما يلي: ٤٩%، ٣٢%، ٩%، ١٠% للمالاي، الصينيون الهنود، أعراق أخرى على التوالي
(٨٥) د. محمد السيد سليم، "الحركة الإسلامية في ماليزيا"، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨، ص٣٦٥
(٨٦) د محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٧
(87)http://www.islamtoday.net/print.cfm?artid=2306.
(٨٨)هناك أيضا تجربة متجر الفقراء في بنجلاديش، ولقد حث الدكتور محمد يونس الفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ مناصفة مع بنك جرامين "الفقراء" قادة العالم إلى محاربة الفقر، بهذه الكلمات المعبرة" حاربوا الفقر.. كفوا عن إنفاق الأموال على الحروب.. الفقر يهدد السلام... الإرهاب لا يمكن محاربته بالقوة العسكرية... ادخار مواردنا لتحسين حياة الفقراء أفضل بكثير من إهدارها على السلاح".
(89) http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/07/
(90) Idem.
(91) Idem.
(92) hortina.com/kelmahorrah_mkalat_3.php?id.
(93) Idem.
(94) Arabic.peopledaily.com.cn/200309.
(95) www.alshaab.com/newsphp.
(96) Idem.
(٩٧) مصر، تقرير التنمية البشرية: ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.
(98) Idem.
(99) Idem.
(١٠٠) د. راجي أسعد، ود. ملك رشدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص ٤٣-٤٤.
(١٠١) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(102) horitna.com/kelmahorrah_mkalat_3.php?id.
(103) Idem.
(104) www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001.
(105)www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001.
(106)hortina.com/kelmahorrah_mkalat_3_php?id.
(107) horitna.com/kelmahorrah_mkalat_3_php?id.
(٢) مصر: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، ص.ص ٣٨-٣٩.
(109) horitna.com/kelmahorrah_mkalat_3.php?id.